المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الشهادات المزورة والوهمية والواهنة

والاعتمادات الصورية في التعليم العالي

إعداد

عبد الرحمن بن محمد أبوعمه

Center for Higher Education Research and Studies
(CHERS)

الرقم المرجعي : CHERS TR-0064
عنوان التقرير : الشهادات المزورة والوهمية والواهنة والاعتمادات الصورية في التعليم العالي
رقم المهمة : ٨٩٥
إعـــــــداد : عبد الرحمن بن محمد أبوعمه
رقم الإصـدار : (١)
التاريـــــخ : ذو القعدة ١٤٣٢هـ (أكتوبر ٢٠١١م)

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

تقديم

يؤكد المسؤولون عن التعليم العالي بأن من المشكلات المتزايدة فيه التزوير والاحتيال، والانتحال والغش، وعدم الدقة، والفساد بأنواعه وصوره، والشهادات الوهمية والشكلية الصادرة من المؤسسات الواهنة والضعيفة، والسير الذاتية غير المنضبطة أو المحتوية على معلومات خاطئة أو ملفقة. وتؤدي هذه المشكلات إلى أزمة متفاقمة وتهديد للجودة الأكاديمية في البحث والتعليم، وضرر للاستثمار الوطني في التعليم العالي، ومرضا معديا يؤثر في القطاعات التنموية والإدارية المختلفة.

حاولت الدراسة اهدين أن لا تسئ إلى فئة مارست بعض هذه الأفعال أو غُرر بها بطريقة أو بأخرى. كما بذلنا جهدًا لتجاوز ذكر كثير من مؤسسات التعليم العالي؛ لأن الهدف هو تعريفها وهي كثيرة، وليس التعرّف عليها وهي متغيرة، وذلك لتفادي التشهير بمؤسسات مارس العمل المشين أفراد أو مجموعات فيها، دون علم منها، أو أنها أدركت ما وقعت فيه وعملت على تصويب مسارها.

وتوجهت الدراسة إلى أن نجمع شتات هذا الموضوع الذي كثر اللغط فيه بلغات متعددة ولم يتوافر منه إلا قدر يسير باللغة العربية، ظنًّا بان التعليم العالي لم يعد وطنيًّا بكل مكوناته وتوجهاته، ولاسيما أننا في المملكة العربية السعودية . وخاصة في مجال التعليم العالي . نشارك العالم كثيرًا من مميزاته ومشكلاته وإخفاقاته. بل إن أعداد البعثات الدراسية كبيرة، وتوزيعها على دول العالم شرقها وغربها يجعلها عالمية، وهي الأكبر في هذا

المجال مقارنة بعدد السكان أو بعدد الطلبة الدارسين في التعليم العالي، أو لكونها حكومية. إن هذه العوامل مجتمعة تجعلنا من المعنيين بكل ممارسات وتوجهات التعليم العالي في الدول الأخرى، وتوفر لنا خبرات لم تتوافر لكثير من الدول، وتضع علينا مسؤولية الإسهام في طرح ملاحظاتنا وإبداء آرائنا وتوصياتنا نيابة أو مشاركة مع دول قريبة من وضعنا التعليمي، بالإضافة إلى تبني كثير من الممارسات الأكاديمية الجيدة، والعمل على تفادي الممارسات غير الجيدة، أو الحد منها، أو محاصرة كل الممارسات غير السوية.

إن جودة التعليم العالي لا تنحصر في تحسين المدخلات، ولا في ترتيب أوراق ومتطلبات الاعتماد الوطني أو العالمي، ولا في معادلة شهاداته، وإنما في إيجاد بيئة تعليمية شفافة وعادلة ومحفزة ونظيفة، تتسم بالمسؤولية والمحاسبية، وتعمل ضمن أنظمة وقوانين شاملة لكل العمليات، بما يوفر لها الإسهام الفاعل في الاقتصاد الوطني، والتأثير الإيجابي في التغير المجتمعي.

لزاما علي ان اشكر زملاء الذين اسهمو بمرئياتهم وتصويباتهم وملاحظاتهم ونقدهم البناء وهم الدكتور عبدالحليم بن عبدالعزيز مازي، مدير مركز البحوث والدكتور محمد بن معجب الحامد والدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الدويس المستشارين بالمركز والاستاذة خلود بنت محمد الخضير المساعدة الإدارية.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا التقرير محققاً لأهدافه المرجوة منه، وأن يفيد به الباحثين والمختصين، والله الهادي إلى سواء السبيل.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الملخص التنفيذي

يعرض هذا التقرير جوانب مختلفة لواقع تزوير الشهادات والمؤهلات العلمية؛ وذلك للتعرف على أبرز المستجدات في هذا المجال. وقد تم التعريف في البداية بحاملي الشهادات المزورة، وذكر أهدافهم والأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، والإشارة إلى أن براقة الألقاب الأكاديمية في الأعمال السياسية والمناصب العليا تقل في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ لعدم اهتمام المجتمع بهذه الألقاب في خارج المجتمع الأكاديمي، حيث اشتهر كثير من الوزراء بأسمائهم دون ألقابهم.

كما وضحنا معالم وعلامات الشهادات الصحيحة؛ ليمكن التفريق بينها وبين الشهادات المزورة، وكيفية حصول المؤسسة المانحة على حق منح الشهادات، وهذا يختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد ثلاث جهات لتفويض حق منح الدرجات العلمية أو الأكاديمية، وفي بريطانيا توجد سلطتان فقط، وفي كثير من الدول يجري ذلك بقانون يصدر من أعلى السلطات التشريعية ويقره الملك أو رئيس الجمهورية، وذكرنا أهم الجوانب العلمية أو الهيكلية التي تشير إلى صحة الشهادة.

ويعرّف التقرير تزوير الشهادات بأنه منح شهادة في أحد مستويات التعليم الجامعي بمتطلبات متدنية جدًّا من مؤسسة تعليمية حقيقية أو غير متخصصة أو غير مؤهلة أو شكلية وهمية لا جود لها، لتبدو هذه الشهادة كأنها ممنوحة من قبل مؤسسة تعليمية حقيقية.

وقد أشير في التقرير إلى بعض خصائص الجهات المانحة للشهادات المزورة، ومن هذه الخصائص الاعتماد فقط على السيرة الذاتية لصاحب

الطلب، وتخييره في نوع التخصص وفي مستوى الدرجة أحيانًا، وربما في مستوى التميز ودرجات الشرف...، ومنها أن الجهات المزورة تتطلب للحصول على الشهادة عدة أشهر، وربما تقل إلى عدة أسابيع أو أيام.

ويصعب تحديد مدى مشكلة تزوير الشهادات؛ لأن عدد الجهات المصدرة للشهادات المزورة في تزايد مستمر، وتعمل أغلب الجهات المصدرة لها ضمن مجال عمل لا يمكن للمسح القانوني أن يطالها أو يوقفها. وقد أشير في التقرير إلى بعض أنواع التزوير ومنها:

- شهادات مزورة بإتقان، يصعب التمييز بينها وبين الوثائق الأصلية من الجامعة نفسها.
- شهادات مزورة بتقليد، يمكن الشك فيها أحيانًا.
- شهادات تصدر بأسماء جامعات شبيهة بجامعات معروفة.
- شهادات صادرة من جامعات غير موجودة.
- شهادات صادرة من شركات أو مواقع صريحة على (الإنترنت).
- شهادات صادرة من مراكز أو معاهد مرتبطة بمؤسسات معروفة.
- شهادات من مؤسسات تفتقد الحد الأدنى من الممارسة الأكاديمية المتعارف عليها.
- شهادات حقيقية مبنية على شهادة أو خبرات مزورة.

وقد عرض التقرير أبرز المؤشرات أو العوامل التي تؤدي إلى تفادي الحصول على شهادة مزورة، أو التورط في التعامل مع حامليها.

وتعرّض التقرير إلى الشهادات الواهنة أو الضعيفة، سواء لضعف مؤسسات منحها، أو لبيئة التعليم المتردية، أو لعدم تحقيق مستويات مناسبة من متطلبات الجودة، أو لوجود فساد إداري أو تعليمي في المؤسسات المانحة. وأشار التقرير إلى أن مصدر الشهادات الواهنة قد يكون بؤرًا فاسدة أو غير منضبطة، أو غير جادة في مؤسسات جيدة أو لا بأس بمستواها. كما قد تكون عناصر الوهن المختلفة بعلم المؤسسة التعليمية، أو بغض الطرف عن ممارسات قد يعدها القانون في بعض الدول جنايات أوجرائم.

وهناك بعض الجهود المبذولة لمكافحة الشهادات المزوّرة الصادرة من جامعات مزوِرة وجامعات باعتمادات مزوّرة من هيئات اعتماد أكاديمي مزورة كذلك.

وتختلف ممارسات لجان معادلة الشهادات الجامعية من دولة إلى أخرى. ففي الاتحاد الأوروبي -على سبيل المثال -توجد لجنة على مستوى الاتحاد وهي الشبكة الأوروبية للمراكز المعنية بالمعادلة، وتهدف إلى توفير المعلومات بغرض معادلة الشهادات بين دول الاتحاد الأوروبي، وتيسير الحراك الطلابي (فهي جهة معادلات مؤسساتية)، وتعنى هذه الشبكة باللوائح والأنظمة الوطنية والداخلية للمؤسسات المعنية بمعادلة الشهادات الصادرة منها. أما في المملكة العربية السعودية وفي بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الدول العربية فتكون المعادلة في الغالب فردية، وتصدر بعض لجان معادلة الشهادات الجامعية قوائم دورية

قابلة للتغيير المستمر بضوابط متغيرة أحيانًا، ولا يمكن لغير المعنيين التعرف عليها، ولا تعتني بعض لجان معادلة الشهادات بالأنظمة الداخلية للجامعات، التي يمكن من خلالها التزوير مثل الغش والانتحال. وتعد دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول أمريكا الجنوبية من الدول التي تقل فيها العناية بهذا الموضوع. كما لا توجد في دول كثيرة حالات موثقة لتجريم ممارسات الغش والتزوير والانتحال في تحقيق متطلبات الدرجات، بالرغم من وجود جامعات عالمية المستوى بحثيًّا ذات إبداع وإسهام علمي متقدم.

وينتهى التقرير بخاتمة ومجموعة من التوصيات العامة التي يمكن دراستها وتوظيفها في الحد من مشكلة الشهادات المزورة وسهولة التعامل معها؛ لئلا تكون ظاهرة يصعب معالجتها، أو معضلة يعجز القائمون على التعليم العالي عن التعامل معها.

المحتويات

تقديم	٣
الفصل الأول: تمهيد	١٥
الفصل الثاني: معالم الشهادة الصحيحة	٢٩
الفصل الثالث: طبيعة المشكلة وخصائصها	٣٧
الفصل الرابع: مدى المشكلة وحجمها	٤٣
الفصل الخامس: كيف نتحاشى الشهادات المزورة؟	٥٣
الفصل السادس: مكافحة الشهادات المزورة	٥٩
الفصل السابع: الشهادات الواهنة	٧١
الفصل الثامن: معادلة الشهادات الجامعية	٨١
الفصل التاسع: السير الذاتية والتقويم والمتابعة	٩٣
الفصل العاشر: الخاتمة	١٠١
الفصل الحادي عشر: التوصيات	١٠٧
المراجع	١١١
الملاحـــق	١١٧
ملحق (أ):قائمة بظواهر التزوير ومعانيها باللغة الإنجليزية	١١٧
ملحق (ب): قائمة بظواهر التزوير ومعانيها باللغة العربية	١٢١
ملحق (ج): قاموس المصطلحات	١٢٥

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الأول: تمهيد

من المعروف ومنذ مدة طويلة وجود ارتباط مباشر بين مقدار الدخل الفردي ومستوى التعليم. (انظر على سبيل المثال جليشس وميسون، 1972م،Giliches and Mason.1972). إن الاقتران بين التنمية الاقتصادية أو الازدهار أو العائد المادي والتحصيل العلمي للمجتمع في مستوياته المختلفة محرك واضح للتنمية الكلية والتنمية المستدامة في المجتمعات. وتؤكد هذا الرأي كثيرٌ من تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومع وجود اختلاف في قياس المستويات التعليمية في المجتمعات أو جودتها، (جيمس وآخرون، James et. al. 1989)، إلا أنه لوحظ من خلال بعض المعايير، (سولمان،1975م، Solman.1975) وجود ارتباط بين مقدار الدخل للفرد ومستوى نوعية التعليم والإمكانات أو المهارات الشخصية التي يغرسها التعليم العالي في خريجيه، (انظر هوس، 1972م، Hause. 1972)، و (ماكجينيس، 2003م، McGuinness.2003)، من بين بحوث ودراسات أخرى.

كما أدركت المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء أهمية التعليم العالي، وعنيت بمؤسساته، وفتحت الأبواب لخريجيه في مراكز اجتماعية ومهنية وقيادية في شتى مناشط الحياة.

وتدرجت العناية بالتعليم العالي من فئات محددة تتسم بالقدرة المادية والثقافة والذكاء والموهبة والمهارات العالية، إلى أن يكون التعرض لنوع ما من التعليم العالي أو الجامعي مطلبًا أساسيًّا ومتطلبًا ضروريًّا لأغلب الأعمال والنشاطات الحياتية، وأن يكون متاحًا لعامة الناس وكافة أفراد المجتمع.

ويظن كثير من الناس أن من يحمل لقب (دكتور) سواء في الطب أو الفلسفة قد مر ببرنامج أو برامج دراسية جادة وصعبة، وأنه أعد لها ونجح في امتحانات وتقويمات متعددة من أناس أكثر خبرة ومهنية، ولكن هذه الحال ليست دائمًا صحيحة، فقد حمل هذه الألقاب من لا يستحقها، بل حصل بعض محبي أو مالكي بعض الحيوانات على شهادة تؤهل للقب (دكتور) لحيواناتهم الأليفة. ربما أتى ذلك من قبيل الاحتجاج على الجهات المزورة للشهادات أو على حملة هذه الشهادات ممن لا يستحقونها ويرون أو يرون ان احقية هذه الحيوانات لا يقل عن احقية من حمل هذه الالقاب زورا وبهتانا.

وأصبح كل من يود حمل لقب أو الحصول على درجة علمية أو مهنية أو أكاديمية عليا، دون بذل جهد دراسي، أو الدخول في منافسات القبول في المدارس والجامعات، أو بناء شخصيته بالخبرة العملية والتدريب، أصبح قادرًا على ذلك بمقابل مادي قد لا يتجاوز مئات من الدولارات الأمريكية أو اليوروات.

ويهدف كثير من حاملي الشهادات المزورة إلى نيل ثقة محيطهم، أو الحصول على عمل، أو نيل وجاهة اجتماعية لبعض ميسوري الحال من أصحاب الشركات وأبناء الأغنياء أو المسؤولين في المناصب العامة. وتجدر الإشارة إلى أن دخل بعض الباحثين عن الشهادات المزورة والوهمية أو الحاملين لها يتجاوز قبل حصولهم على هذه الشهادات متوسط دخل الأفراد الحاملين لشهادات حقيقية مماثلة(genuine) . تحدث هذ الحالة فيمن حصل على شهادة الماجستير أو الدكتوراة في نهاية عمله الوظيفي كأن يكون وكيل وزارة أو مساعد لوزير في بعض الدول أو معلم في تجاوز الدرجات التقاعدية في المستوى السادس وأوشك على التقاعد أو عضو في مجلس الشورى أو البرلمان، كما تعنّى بعضهم في حمل لقب دكتور بعد تقاعدة من الخدمة في الوظيفة العامة أو بعد تجاوزه الستين عاماً.

ولم يكن تزوير الشهادات من مظاهر القرن الحادي والعشرين، بل كان لزيادة الرسوم الدراسية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر إسهام في البحث عن بدائل للحصول على الدرجات الأكاديمية.

ويُذكر أن أول تزوير في الشهادات الجامعية أو الأكاديمية قد حدث في عام 1876م، حيث رأى (جون إيتون) (John Eaton) مسؤول (commissioner) التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

أنها لعنة على التعليم الأمريكي. وقد ضاعف المشكلة في الولايات المتحدة صدور قانون (Servicemen's Readjustment Act of 1944 (the GI Bill لمساعدة ملايين من المحاربين القدماء (وأسرهم) من أجل مواصلة التعليم العالي بمساعدة من الحكومة، على أن يكونوا في جامعات وكليات تعليم عال معتمدة، مما ساعد في وجود عديد من الكليات لسوق التعليم العالي، وكذلك وجود عدد آخر من مطاحن أو طواحين الاعتماد أو مكاتب الاعتماد الصورية أو الشكلية التي لا تتمتع بجدية أو مصداقية، حيث تعطي الاعتماد بشروط ميسرة جدًّا، أو بناء على معلومات من موقع الجامعة أو الكلية، وربما بالاطلاع على بعض الأوراق.

واعترض (سنايدر، 1974)، (Snyder.1974) على تصنيف مؤسسات مطاحن الدرجات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المؤسسات من الجامعات والكليات التي تقدم برامج علمية في مختلف المستويات الأكاديمية بمتطلبات علمية أو بحثية أو إقامة أقل مما تتوقعه مؤسسات الاعتماد الأكاديمي المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الحين.

إن الجامعات المعروفة كثيرة، كما أن المؤسسات التعليمية المشهورة متعددة وموجودة في كثير من قوائم الجامعات العالمية (ranking) وفي قوائم التصنيفات (classification)، ولكن من المتعارف عليه أنه ليس من الممكن لكثير من الناس الالتحاق

بالجامعات المعروفة أو المشهورة حتى على المستوى الإقليمي أو الوطني في بعض الدول. ومع الدعوات السياسية بتوفير التعليم العالي أو نوع منه لعامة الناس أو لأغلبهم، لزيادة المشاركة في التعليم العالي من المواطنين بشكل عام أو من خريجي الثانوية، أتاحت الدول مجالات متعددة للتعليم العالي وفتحت جامعات وكليات في مناطق ريفية صغيرة وشجعت التعليم المستمر (continuing education)، والتعليم الإضافي (further education)، والتعليم عن بعد (distance education)، عدا التعليم العالي الربحي (for-profit higher education) الذي تطلب إدارة خاصة في القطاع العام لفصل تضارب المصالح بين الربح والجودة وصعوبة توفير معايير معقولة ومقبولة للجودة وللنوعية في كثير من التخصصات التي تقدمها الجامعات. بالإضافة إلى ذلك فقد تدنت مستويات بعض الجامعات الحكومية في كثير من الدول النامية بسبب قلة الرقابة الحكومية أو عدم قدرتها على ذلك، أو مع عدم توفير الإمكانات المالية الكافية للتعليم العالي بجودة مع النقص الكبير أحيانًا في المؤهلات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. ونحيل القارئ المعني بالتعليم العالي الخاص الربحي إلى كتاب (سبيلنج وتوكر، 1997م)، (Sperling and Tucker .1997)، حيث ناقش المؤلفان ما للتعليم الربحي وماعليه، وخاصة الدوافع أو القيود المالية والتمويلية وأثرها في بناء قوى عاملة عالمية المستوى،

بالإضافة إلى إتاحية (access) مؤسسات التعليم العالي لفئات المجتمع المختلفة، ومدى جدوى الاستثمار الوطني أو الخاص فيها، ومدى تكامل التعليم العالي الحكومي والخاص في بناء منظومة للتعليم العالي في الولايات المتحدة التي يمكن مقارنة أوضاعها بكثير من الدول الأخرى.

كما أن الدرجات الجامعية وخاصة العالية منها مثل الدكتوراه التي أصبحت في كثير من الدول النامية متطلبًا متوقعًا أحيانًا، ضمنيًّا أو صريحًا، لعضوية اللجان العليا في الدولة وربما مجالس الوزراء أو البرلمانات أو مجالس الأمة أو مجالس الشورى أو مجالس الشعب، مما جعلها ضرورة للمستقبل المشرق بغض النظر أحيانًا عن التخصص. ويعد كثير من عامة الناس درجة الدكتوراه مؤشرًا على الخبرة والحكمة حتى في غير مجال التخصص الممنوحة فيه.

ومع ذلك تقل براقة الألقاب الأكاديمية في الأعمال السياسية والمناصب العليا في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ لعدم اهتمام المجتمع بهذه الألقاب في خارج المجتمع الأكاديمي، فقد اشتهر كثير من الوزراء بأسمائهم دون ألقابهم، ولعله من المناسب ذكر عدد محدود جدا من الاسماء المعروفةكمثال في هذا السياق:

- وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيدة (كونداليزا رايس) (Condoleezza Rice) في الفترة من 2005م حتى 2009م في عهد الرئيس (جورج بوش) الابن، بالرغم من حصولها على شهادة الدكتوراه عام 1981م في سن السادسة والعشرين في العلاقات الدولية (Josef Korbel School of International Studies at the University of Denver). وكانت (رايس) أستاذة في الجامعة وعملت في وظيفة نائب مدير جامعة (ستانفورد) للشؤون المالية.
- وزير خارجية بريطانيا السيد (ديفيد أوين) (David Owen) في الفترة من 1977م حتى 1979م، وهو أصغر وزير في الحكومة وأصغر وزير يتولى المنصب منذ أربعين عاما في ذلك الحين، وكان طبيبًا مؤهلاً، وقد مارس طب الأسرة لعدة سنوات قبل توليه الوزارة والتفرغ للعمل السياسي.
- الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية (باراك أوباما) (Barrack Obama) كان محاضرًا أو ما

يعادل أستاذًا مشاركًا (senior lecturer) في كلية القانون في جامعة (شيكاغو) لمدة اثني عشر عامًا (من عام 1992م حتى عام 2004م)، ومع ذلك لم تتحدث الجامعة على أنه أستاذ جامعي أو تعطي أهمية كبيرة لهذا الجزء من حياته.

- السيدة (أنجيلا ميركل) (Angela Dorothea Merkel) مستشارة ألمانيا منذ عام 2005م، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب في ألمانيا، وهو أعلى منصب سياسي تنفيذي في ألمانيا، وتحمل (ميركل) شهادة الدكتوراه (Dr. rer. nat.) في الكيمياء الكمية (quantum chemistry) وهي من الباحثين المتميزين في مجال تخصصها العلمي قبل دخولها العمل السياسي.

وفي المقابل تشدِّد كثير من الدول النامية على الألقاب العسكرية كالعقيد واللواء والفريق لبعض الوزراء السياسيين وحتى رؤساء الدول، أو الدرجات الأكاديمية والدرجات العلمية كالدكتور والأستاذ الدكتور والدكتور المهندس لكثير من الوزراء أو أعضاء اللجان العليا أو المجالس التشريعية أو بعض الرؤساء

للدول، حتى وإن كانت طبيعة العمل السياسي أو التشريعي أو التنفيذي في غير مجال تخصصهم.

ولا توجد ضوابط لنوعية الدرجة ولا من أي جامعة وهل عودلت أم لا، بل قد تكون الشهادة مزورة بالكامل أو من جامعات بيع الشهادات أو من جامعات تسهل منح الدرجات بأقل الجهود ولو اكتفت بدفع الرسوم المالية فقط دون متطلبات أخرى تذكر.

وينعدم التقويم المؤسسي الفاعل في العمل الحكومي أو العام، وفي الشركات الكبيرة أو المساهمة أحيانًا وفي كثير من الدول النامية، وبشكل مبرمج، وكذلك الحال في بعض الأعمال العامة كعضوية اللجان العليا والمجالس التشريعية أو التنظيمية. بالإضافة إلى أن تعود الناس على وضع الألقاب وخاصة (دكتور) أو (دكتور مهندس) أو (مهندس) قبل اسم للشخص، أدى إلى أن تكون هذه الألقاب أحيانًا معيارًا لترتيب الاسماء في اللجان والقرارات ودافعًا ومحفزًا للحصول على الشهادات العليا والتفاني بكل السبل للحصول عليها.

ولا تمانع بعض الدول النامية من ابتعاث من تجاوز عمره الأربعين أو الخمسين سنة للتفرغ للحصول على الدكتوراه، كما تجيز بعض الجامعات تعيين من حصل على الماجستير أو الدكتوراه حديثًا حتى بعد الخمسين عامًا أحيانًا دون إسهامات أخرى للمتقدم في البحث أو العمل الإبداعي. ويوجد من بعض مبتعثي الدول النامية من أشرف على التقاعد أو تقاعد عن العمل خلال البعثة

الدراسية أو تقاعد مبكرًا والتحق ببعثة دراسية. ومن ناحية الجدوى الاقتصادية لا يختلف هذا الأمر من حيث الهدر عن ابتعاث بعض الضباط ذوي الرتب المتوسطة كنقيب أومقدم للدراسة لنيل رتب أعلى من ذلك عن طريق الحصول على الماجستير أو الدكتوراه بعد دراسة اللغة الإنجليزية التي قد تصل إلى سنة أو أكثر.

ويصر بعض الأشخاص على كتابة لقب (الأستاذ الدكتور) (Professor Doctor) أمام اسمه في كل مناسبة أو اختصارًا (أ. د .Prof. Dr)، التي قد يظنها غير الأكاديميين رمزًا لشيء آخر، أو (الأستاذ الدكتور المهندس) (أ. د. مهندس .Prof. Dr Eng.)، أو (مهندس) (م)، أو (صيدلي) (ص)، أو (دكتور صيدلي) (د. ص). وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في استخدام هذه الألقاب تنتشر كثيرًا في الدول العربية، ولكنها تختلف من بلد إلى آخر، فهي في المشرق أكثر منها في الدول المغاربية.

ومن الغريب أن بعض الألمان يهتمون أحيانًا بكتابة لقب (الأستاذ الدكتور) (Prof. Dr.)، حيث يجيز النظام الألماني ذكر لقب (الدكتور) في جواز السفر، كما أن للزوجة حق كتابة (زوجة الدكتور). ولعل هذا سبب لحادثة انتحال مع أسباب أخرى أدت إلى فضيحة، في هذا السياق، في الفترة الماضية في ألمانيا.

ربما ليس من المبالغة القول بأنه لا عجب ،في بعض المجتمعات، أن يتحدث رجل عن ابنه أو ابنته أو أبيه أو أمه أو أخيه أو

أخته أو صديقه أو زوجة عن زوجها ويسبق الاسم بلقب (الدكتور) أو (الدكتورة)، وفي المناسبات وحتى في الأحاديث الأسرية أو الأخوية أو الاجتماعية وفي الرد على التيلفون. ولم يُعهد من يحبذ المناداة باللقب بالدكتور بين الزملاء وفي كثير من الأقسام الأكاديمية فيما عرفناه في جامعات بريطانيا وأمريكا وأستراليا، وفي المقابل يتكرر اللفظ في مجتمعاتنا في اجتماعات اللجان والأقسام الأكاديمية وحتى في اجتماعات السمر خارج الجامعة فترد عبارات مثل: (قال الدكتور س)، و(سأعقب على كلام الدكتور ص)، و(هذا مايراه الدكتور ع)، و(قالت الدكتورة زوجتي ه)، و(لم يوافق أبي الدكتور د) وهلم جرًّا.

ويتكرر هذا الفعل في رقاع الدعوات للزواج في المملكة، سواء كان الزوج أو الزوجة من حملة الشهادة أو كان طبيبًا أو أن الزوج مهندس، كما يتكرر الأمر في دعوات حفلات الترقية أو حفلات عقد القران، وقد تكون الدعوة من (زوجة الأستاذ الدكتور) أو من (أم الدكتور فلان) لزواج هذا الابن أو زواج ابن أو ابنة أصغر منه. وما يحز في النفس أحيانًا أن نجد تكرار هذا اللقب للشخص الذي انتقل إلى رحمة الله، سواء في التعزية أو في الشكر عليها، وننسى في هذا الخضم من التبجيل والألقاب الدعوة له بالرحمة.

وتكثر أماكن تزوير الشهادات في الدول المتقدمة، ولكنها بضاعة أكثر رواجًا في الدول النامية؛ بسبب اختلاف البيئات، وتوافر ما يناسبها ويقلل من آثارها السلبية في الأخيرة.

وتُتَابع عملية إصدار الشهادات المزورة ومنحها عديد من المؤسسات مثل: إدارات معادلة الشهادات الجامعية، وجهات التوظيف في بعض الدول، ولكن الحجم الهائل والمتزايد من الكليات والجامعات التي لاوجود لها، وكثرة الجامعات الجديدة في العالم، أسهم في صعوبة متابعة الشهادات المزورة، وجعل إمكانية استخدام جزء منها يصعب اكتشافه، أو لا يمكن التحقق منه إلا بعد مدة طويلة وحصول الأضرار الكبيرة.

ومن هذه المؤسسات التي تعمل على مستوى العالم (Verifile Limited)، وهي مؤسسة أوروبية للتحقق من الشهادات والوثائق، بل ومن سجل السوابق لخدمة أصحاب العمل وجهات التوظيف، ومنها مؤسسة (Accredibase™) وهي مؤسسة لمساعدة الجهات التعليمية والعمل للتمييز بين الجامعات والكليات المزورة والحقيقية من بين مؤسسات متخصصة أخرى.

وتشير قاعدة بيانات كل من هاتين المؤسستين إلى وجود أكثر من (2500) مؤسسة تعليمية وجهة اعتماد مزورة، كما تدرس في المرحلة الحالية منذ بداية 2011م، حالات تزيد على (2000) مؤسسة أخرى.

ولا يقتصر التزوير على الشهادات والدرجات العلمية والأكاديمية، ولكنه يمتد إلى شهادات الخبرة وحتى الجوازات

وشهادات الميلاد، بل تعدى ذلك إلى شهادات الوفاة التي يمكن الحصول عليها من مواقع متعددة على (الإنترنت).

ونعرض في هذا التقرير الموجز واقع تزوير الشهادات العلمية والمؤهلات، ونتعرف على أبرز المستجدات في تزوير الشهادات، وفي أساليب الغش في المؤهلات العلمية. ونعرض نماذج من الجامعات الجديدة في تزوير الشهادات في مناطق مختلفة من العالم.

وفي عرض لـ (كولن، 2003م) (Gollin, 2003) عن الشهادات من الجامعات غير التقليدية من موزعيها على (الإنترنت) وبائعي شهادات الدكتوراه من جامعات لا وجود لها، درس حالة جامعة (باركوود) التي ليس لها أي موقع سوى على (الإنترنت)، وكيف تمكن من مراسلتها ومعرفة مقدار المعلومات المضللة والمسروقة على موقعها مثل قائمة البرامج المأخوذة من موقع جامعة أخرى. وأشار كذلك إلى ما يميز هذه الجامعات، وكيفية تعاملها، وطرق مراسلتها، ومواطن الضعف التي تدل على كونها مزورة للدرجات.

ويشدد (نوبل 2003م) (Noble. 2003) على أن كثيرًا من المتحمسين للتعليم الإلكتروني لا يرون إلا الجوانب الإيجابية، مع أنه كما يقول بأن كتابه هذا بعنوان "طواحين الشهادات الإلكترونية : مكننة أو أتمتة التعليم العالي" ينفرد بتحليل مفصل عن كل دعاوي المتحمسين للتعليم الإلكتروني والقائلين بأنه مفيد لكل التعليم. ويرى أن التحليل يوضح كيف يفتقد مدرسو

الجامعات إلى التحكم فيما يدرسون وكيف يدرسونه وأهدافهم التعليمية، وسيلحظون كيفية فقدانهم لحقوقهم الفكرية، مما قد يحد من الإقبال على مهنة التعليم الجامعي، وكيف ستتحول تكاليف التعليم من الحكومات إلى محافظ الأفراد، وكيف ستحوّل التعليم إلى تجارة واستثمار قصير الأجل؛ مما يلزمه أسلوب آخر للمراقبة والمتابعة والإشراف والجودة.

وسيرد في نهاية هذه الدراسة مراجعة لأهم أساليب محاربة الشهادات المزورة، وكيفية الحد من أثرها على المجتمعات، كما سيُشارُ إلى بعض أضرارها، وتُختتم الدراسة بتوصيات عامة للحد من آثارها السلبية على المجتمعات.

الفصل الثاني: معالم الشهادة الصحيحة

من الجدير بالذكر أن للباحثين والدارسين لتزوير الشهادات عدة مصطلحات باللغة الإنجليزية، وقد حاولت الدراسة إيجاد ما يقابلها باللغة العربية للشهادات المزورة (fraud degrees)، والشهادات الوهمية (faked degrees)، أو الشهادات غير الصحيحة (bogus degrees) ، أو الشهادات غير الحقيقية (phony degrees)، أو الشهادات المغلوطة (false degrees). ويهدف هذا الفصل إلى عرض كيفية العمل على اتخاذ الإجراءات الصحيحة لتجنب الوقوع في الأنواع السابقة من هذه الشهادات، والوصول إلى مصدر للشهادة الصحيحة. وليس الوضع هنا هو الالعمل برأي أحد العلماء لأحد تلاميذه، كما يُقال، "عليك بحفظ الأحاديث المفتراة لتجنب الوقوع فيها" لكثرة شبه بعضها بصحاح الحديث أو المكذوبة. وردت المقارنة هنا لكثرة الجامعات والكليات التي تمارس الغش وتزوير الشهادات، وتشابهت في الأسماء مع جامعات مرموقة أو معروفة، وبالتالي فالأولى البحث عن الجامعات المعروفة والمتميزة.

ونحتاج للتعامل مع الشهادات المزورة إلى أن نتعرف في البداية ماهية الشهادات الصحيحة، ومن المخول نظامًا أو قانونًا أو دستوريًّا بمنحها، وهذا الموضوع يختلف من بلد إلى آخر. فالترخيص ـ على سبيل المثال ـ بعمل مؤسسة تعليم عال في بلد ما لا يعني بالضرورة إعطاءها الحق والقوة (authority) في منح الدرجات العلمية والأكاديمية والمؤهلات. كما

ينبغي التمكن من التفريق بين الدرجة الصحيحة (valid) والدرجة المزورة من طاحونة الدرجات (degree mill) أو طاحونة الشهادات (diploma mill)، كما نحتاج لمعرفة كيف تحصل المؤسسة المانحة للشهادات على حق منح الشهادات.

إن الدرجة العلمية مؤهل عام يختلف عن منح الجوائز والتقديرات باستخدامه خارج الحياة الخاصة ولأهداف محددة. وتعطى الدرجات العلمية الصحيحة لإنجازات معرفية مقاسة في مجالات علمية متخصصة من خلال هيكلية معلنة، ويقوم على تقويم الأداء أو الإنجاز فيها أساتذة أو معلمون مؤهلون ضمن ضوابط وأطر محددة. كما يختلط على كثير من المعنيين بالتعليم بعض المؤهلات التي يحصل عليها الأشخاص بعد تدريب وممارسة مثل الترخيص للممرضات وتجديده أو الترخيص للأطباء، أو شهادات المحاسبة لممارسة المحاسبة في ولاية أو دولة ما، علمًا أن معظم هذه المؤهلات تعتمد على درجات علمية مثل البكالوريوس في التمريض أو المحاسبة أو الطب وغيرها.

فعلى سبيل المثال توجد ثلاث جهات تعطي للكليات والجامعات حق منح الدرجات العلمية، في الولايات المتحدة الأمريكية، هي:

أ. السلطة الفيدرالية.

ب. سلطة القبائل الهندية في بعض الولايات.

ت. سلطة الولاية أو الحكومة المحلية.

أما في بريطانيا فيعطى تفويض حق منح الدرجات العلمية أو الأكاديمية من سلطتين فقط، هما:

ث. أمر ملكي للجامعة.

ج. قانون صادر من البرلمان.

أما في كثير من الدول الأخرى فيكون تفويض منح الدرجة بقانون تقره أعلى السلطات التشريعية ويصادق عليه المسؤول الأعلى في الدولة مثل الملك أو رئيس الجمهورية.

ويمكن إيجاز أهم الجوانب العملية للشهادة الصحيحة في العناصر التالية:

أ. سلامة الوضع القانوني للمؤسسة وسلطتها في منح الدرجة.

ب. ملاءمة متطلبات الالتحاق ببرنامج الحصول على الدرجة.

ج. مماثلة متطلبات الحصول على الدرجة في الجهد والساعات الدراسية والمدة الزمنية لأغلب مثيلاتها في مؤسسات الدولة التي تعمل فيها.

د. وجود جهة اعتماد أكاديمي للمؤسسة أو للبرنامج المنتهي بالدرجة.

ه. كون جهة الاعتماد الأكاديمي حقيقية تعني بالاعتماد المؤسسي والبرامجي.

و. وجود خطط دراسية معلنة وسياسة تعليمية واضحة.

ز. وجود إجراءات للترقية في مستويات البرنامج وتقويم واضح المعالم.

ح. الالتزام بنوعية ومستوى تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

ط. ظهور الجامعة أو الكلية في قوائم دولتها.

وتمثل العناصر السابقة - بالرغم من كثرتها - الحد الأدنى للشهادة الصحيحة أو السليمة من التزوير (fraud)، أو الشهادة غير الوهمية (fake)، أو غير الصورية (phony)، أو الشهادة غير المغلوطة (false).

ونبحث هنا عن الحدود الدنيا للشهادة الصحيحة (genuine)، ولكن المتوقع أو المأمول في الباحث عن التعليم العالي أن يكون هدفه أسمى وطموحه أكبر من البحث عن الحدود الدنيا وهو البحث عن الجامعات المتميزة والمؤسسات التعليمية الرائدة. ولن نتوسع في هذا الأمر، ولكن نشير إلى أنه ظهرت في السنوات الماضية عديد من التصنيفات (classification) والترتيب (ranking) شدت اهتمام الأكاديمين

والمسؤولين عن التعليم العالي في عديد من الدول نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية** (ARWU)، وهو ترتيب تقوم به كلية التربية في جامعة (شنجهاي جياو تونج Shanghai Jiap Tong University). لقد كان الهدف الأساس لهذا التصنيف هو التعرف على موقع الجامعات الصينية في جمهورية الصين الشعبية بين جامعات دول العالم المختلفة وفق مؤشرات علمية، منها عدد الحاصلين على جوائز (نوبل) من أعضاء هيئة التدريس، أو الأشخاص المرتبطين بالجامعة، وأثر النشر العلمي لمنسوبي الجامعة والنشر في مجلتي العلوم (Science) والطبيعة (Nature). وتصدر الجامعة قائمة بأفضل خمس مئة جامعة سنويًّا تحت عنوان الجامعات عالمية المستوى (World-Calass University, WCU)، وتعقد مؤتمرًا سنويًّا للتعرف على المرئيات حول مدى جدوى التصنيف، وكيفية تطويره ليغطي العوامل المؤثرة في جودة التعليم العالي. (لمزيد من التفصيل عن هذا الترتيب انظر: WCU .2011).
2. **الترتيب العالمي للجامعات للتعليم العالي في (التايمز)** (Times Higher Education World University Rankings)، وينشر هذا الترتيب بالتعاون مع شركة (Quacquarelli

(Symonds لعدة سنوات، ألا إنه انفصل منذ عام 2010م في ترتيب مستقل تصدره شركة (التايمز) البريطانية للإعلام، وذلك بعد توقيعها اتفاقًا مع شركة (توماس رويتر) (Thomson Reuters) لتزويدها بالمعلومات اللازمة عن الترتيب لجامعات العالم. وتستخدم (التايمز) و(توماس رويتر) ثلاثة عشر مؤشرًا لتصنيف الجامعات، منها حجم البحث العلمي المنشور لعضو هيئة التدريس، ونسبة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الأجانب للمواطنين، ونسبة طلبة الدراسات العليا إلى مجموع الطلبة، وانطباع الطلبة عن العملية التعليمية، وعائدات البحوث، وأثر البحث في الاستشهاد من بين مؤشرات أخرى. (لمزيد من التفصيل نحيل القارئ إلى: (THEWUR .2011).

3. **ترتيب (كواكاريل سايموند)** (Quacquarelli Symonds QS World University Rankings)، وقد اتجه هذا الترتيب إلى تصنيف للتخصصات، بالإضافة إلى التصنيف العام لوضع الجامعات. ومن مؤشرات هذا التصنيف السمعة بين الأكاديميين، والنشرالعلمي لعضو هيئة التدريس، ونسبة الأجانب من الطلبة، والإشارة أو الاستشهاد بنتاج البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس. (لمزيد من المعلومات عن المؤشرات وطريقة الترتيب نرجع القارئ إلى: (QS .2011).

وتعد هذه التصنيفات من أشهر ما يمكن الاعتماد عليه في العالم، بالإضافة إلى التصنيفات الوطنية مثل (يو إس نيوز) (US NEWS) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومجالس تمويل التعليم العالي في بريطانيا (Higher Education Funding Council, HEFC) ومؤسسات التقويم والاعتماد الوطنية في كثير من الدول، التي ترصد أداء الجامعات والكليات الجامعية مقابل مؤشرات أكاديمية وتعليمية محددة.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الثالث: طبيعة المشكلة وخصائصها

تعرّف مشكلة تزوير الشهادات بأنها منح شهادة أو الحصول على شهادة مزورة أو اكتساب شهادة بمستوى ومتطلبات متدنية جدًّا من مؤسسة تعليمية حقيقية أو غير متخصصة أو غير مؤهلة أو شكلية لا وجود لها. وتكون غالبًا عن طريق (الإنترنت) مقابل مبلغ مالي، ودون أية متطلبات تعليمية أو تدريبية جادة أخرى.

ومن الممكن أن يشكل التزوير لعموم المؤهلات مثل الخبرات السابقة، والمناصب الإدارية والفنية، والمهارات الإدارية والشخصية، وكثير من عناصر السيرة الذاتية التي تعتد بها كثير من المؤسسات وجهات التوظيف في تحديد الراتب وفي المفاضلة بين المتقدمين. (انظر على سبيل المثال (ديكاي وديكاي، 2008م)، (Dekay and Dekay .2008) ، والمراجع ذات العلاقة الواردة فيه).

ومن خصائص الجهات المانحة للشهادات الوهمية أنها تعتمد فقط على السيرة الذاتية لصاحب الطلب، وتخيّره في نوع التخصص وأحيانًا في مستوى الدرجة وربما في مستوى التميز ودرجات الشرف فيها. كما قد تطلب بعض المؤسسات من صاحب الطلب تنفيذ أعمال بسيطة أو صورية، أو توجهه لمن يعمل له متطلب هذه الدرجة، ولكن لعدم حصول هذه المؤسسات التعليمية على الرخصة أو التصريح بالعمل أو سلطة منح الدرجات العلمية أو عدم اعتماد المؤسسة فإن ما تقوم به هو عملية للترويج النفسي للغش والتزوير ولا معنى لهذا الأمر نظامًا.

ولا تتورع بعض الجامعات المزورة للشهادات أو الوهمية من ادعاء الاعتماد من هيئة أو مؤسسة أو مجلس غير مصرح له، أو غير مؤهل، أو غير متخصص في الاعتماد، أو مؤسسة شكلية لاعنوان لها سوى على شبكة (الإنترنت)، أو وهمية لا وجود لها بالكامل.

وتعمد بعض هذه الجامعات إلى استخدام أسماء شبيهة بأسماء الجامعات المعروفة؛ بهدف الخلط والتشويش والمغالطة أو اللبس أو التدليس، كما تستخدم أسماء لهيئات اعتماد يمكن الخلط بينها وبين هيئات معتمدة أو هيئات حكومية للاعتماد والتقويم الأكاديمي. وبلغ بسذاجة أو حذاقة الكليات والجامعات المانحة للشهادات المزورة أن يكون لمؤسسات اعتمادها نفس عنوان (الإنترنت) أو الـ (IP).

يكون الحصول على قوة منح الدرجة لأي مؤسسة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة الولاية، بينما يكون الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو البرامجي من هيئات أو مؤسسات خاصة. وتعد جهة الاعتماد نظامية إذا حصلت على ترخيص من وزارة التربية والتعليم (Department of Education)، أو مجلس اعتماد التعليم العالي (Council for Higher Education Accreditation). وتصرح بعض الولايات للكليات والجامعات المعتمدة فقط، بينما تجيز ولايات أخرى للكليات برخص منها لا تتطلب الاعتماد الأكاديمي. أما في بريطانيا فلا يحق منح الدرجات أو الشهادات العلمية إلا بتفويض أمر ملكي أو قانون برلماني، وهذا لا ينطبق على الجامعات الأجنبية وفروعها التي يكفي لأن

تمنح الدرجة، بشرط ألا تدعي أنها درجة أو شهادة بريطانية، أو أن الجهة المانحة ليست بريطانية كذلك.

وتتصرف الجهات المزورة للشهادات في بعض ممارساتها بما يشبه الجهات الأكاديمية التي قد تعادل بعض الخبرات أو الدراسات التدريبية بمقررات دراسية أو بتعويض ذلك بمتطلبات أقل وإعفاءات محدودة، ولكن الجامعات المعتمدة تطلب وثائق وربما مقابلات وتوثيقاً لهذه الخبرات أو المهارات، والاطلاع على تفاصيل أماكن الحصول عليها أو التدريب فيها، إلا أن الجهات المزورة للشهادات تبالغ كثيراً في هذا الجانب ولا تطلب في الغالب إلا إفادة أو إشارة في السيرة الذاتية إلى وجود مثل هذه الخبرات أو التدرب على نوعية معينة من المهارات.

كما قد تتطلب الجهات المزورة مدة للحصول على شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه في عدة أشهر (ستة أشهر مثلاً وربما تقل المدة إلى أربعة أسابيع)، وبعضها يمنح الدرجة في أسبوعين أو خمسة أيام.

ويمكن التحقق من بعض الشهادات المزورة من الجامعات المصرح بعملها نظامًا والمعتمدة من جهات معروفة بالاتصال بالجامعة، التي أصبحت لكثرتها تفرض رسومًا للتحقق من ذلك. وفي المقابل تسعى بعض الجامعات غير النظامية أو التي تمنح شهادات مزورة إلى التصديق على المؤهلات والدرجات التي أصدرتها، ولكن يكمن التحقق هنا من واقع الجامعة وكيفية التحقق من سلامة ممارستها وحقها في منح الدرجة ومصداقية الجهة المعتمدة لها أو لبرامجها.

كما قد تعمل بعض الجامعات الجادة والمعروفة أحيانًا بتقديم برامج للربح أو لزيادة إيراداتها، وتنتهي هذه البرامج بشهادات وألقاب مثل ماجستير الأعمال التنفيذي (executive MBA)، أو الماجستير أو الدكتوراه في تخصصات مثل المعلومات أو العلاقات الدولية أو القيادة أو التخطيط الإستراتيجي، وهي من المجالات متعددة التخصص (multidisciplinary)، وهذه مشكلة أخرى لها دراساتها.

وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض الجامعات التي تيسر الحصول على الشهادات ضمنًا، وذلك بتقديم برامج لا تضمن فيها أساليب الانتحال (plagiarism)، والمقصود به انتحال أفكار وإسهامات الآخرين أوما يمكن تسميته بالغش، ويقصد بذلك إما النقل من مصادر دون وجود نظام رادع، أو تبني نصوص دون الإشارة إلى مصدرها، أو النسخ (copying)، أو الاستعانة بصورة مبالغ بجهات أو أفراد يساعدون الطلبة أو يعملون نيابة عن الطلبة بمقابل مادي كل متطلبات الواجبات وحتى كتابة الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه، وتوجد هذه الجامعات في كثير من الدول الآسيوية الكبرى وبعض الدول العربية وعدد من جامعات الدول المتقدمة، وتهدف هذه الجامعات إلى زيادة دخلها من رسوم الطلبة الأجانب أو الوطنيين الميسورين الذين يبحثون عن شهادة فقط لتحسين صورتهم المجتمعية.

ومن ذلك نرى وجود مشكلة أخرى لا يتنبه إليها عامة المعنيين بالتعليم الجامعي ويحسب لها المتخصصون فيه كثيرًا، وهي الشهادات

الواهنة (feeble) أو الضعيفة (weak) أو المتردية (pathetic). وهي شهادات صادرة من جامعات تحقق الحد الأدنى، أو لا تحقق بعض أوجه الاعتمادات، أو تتبع ممارسات غير أكاديمية أو غير أخلاقية أو غير نزيهة أو لا تجرم أو تحرم أنظمتها صراحة هذه الممارسات. قد تكون بعض هذه الجامعات حكومية، أو جامعات في دولة لا توجد لديها مؤسسات اعتماد، أو جامعات معتمدة من مؤسسات وطنية رسمية غير جادة وغير مهنية تدعي الكثير ولا تطبق إلا القليل أو لا تطبق ما تدعية من مراحل الاعتماد والضوابط وأطر التعليم.. الخ. وتقع في بعض الجامعات ممارسات فساد متعددة منذ مرحلة قبول الطلبة وشروطها، وفي العملية التعليمية، وفي الترقي في الفصول والمستويات الدراسية، وفي التقويم، وفي إعداد البحوث، وفي الإدارة، وفي التسجيل والسكن، وبالتالي فالاعتماد . إن وُجد . هو مظهر تجميل لوجه قبيح لا يمكن التعرف عليه إلا من المعاصرين له من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس واللوائح المطاطية التي لا تود التطرق لذلك.

ونضيف في هذا السياق أن من طبيعة المشكلة السير الذاتية المزورة (fake resume)، وهي أن يضع شخص معلومات إما مبالغًا فيها أوغير دقيقة أو غير صحيحة أو كاذبة، ومن هذه أسماء شهادات علمية ومؤهلات تعليمية، ودورات ومهارات ووظائف سابقة، وأبحاث وأدوار في الحياة الأكاديمية أو العملية تعزز من قيمة صاحب السيرة الذاتية، وتعطيه فرصة أفضل في التوظيف وفي زيادة العروض المقدمة له. وهذه من المشكلات التي تنتشر أكثر من الشهادات المزورة، ولكن كثيرًا من الأوساط الأكاديمية لا تعيرها الاهتمام الكافي.

وكل هذه المشكلات بأنواعها المختلفة تهديد لنوعية التعليم عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص، وهي عامل انحطاط لجودته وانحدار جدواه الاقتصادية، بالإضافة إلى تجاوز ذلك إلى الوضع التنموي في الدولة المعنية، وربما للدول التي توظف أصحاب الشهادة المزورة أو خريجي الجامعات الواهنة أو أصحاب السير الذاتية المزورة.

نأمل ألا يعد القارئ هذا مبالغة؛ لأن الجهات المعنية في بعض الدول التي تحارب وتكافح الشهادات المزورة والواهنة تذكر أحيانًا حالات فردية، وتُعد ذلك من الأضرار الجسيمة عليها، ولكن عدم وجود المتابعة والرصد لكل هذه الأمور يقلل من ملاحظة أثرها الظاهر أحيانًا.

الفصل الرابع: مدى المشكلة وحجمها

من الصعب تحديد مدى انتشار المشكلة؛ لأن أغلب الجهات المصدرة للشهادات المزورة تعمل ضمن مجال عمل لا يمكن للمسح القانوني أن يطالها أو يوقف عملها، حيث تعمل كثير من هذه الجهات في مناطق الفراغ النظامي أو في مناطق الظل التي تحتمل التقدير، وبالتالي تصعب محاربة كل هذه الجهات وإيقاف عملها.

وتشير كثير من البيانات إلى أن عدد الجهات المصدرة للشهادات المزورة في تزايد مستمر، وأنها تجارة رائجة ومصدر مدر للمال، وأنها تمثل مشكلة كبيرة وخطرة على الجهات الموظفة وعلى المؤسسات التعليمية وعلى الهيئات المهنية وعلى الحكومات كذلك، وربما على عامة الناس. (انظر على سبيل المثال لا الحصر (كلايتون،2003م. Clayton 2003).

ويستخدم الباحثون والدارسون لمشكلة تزوير الشهادات عدة مصطلحات باللغة الإنجليزية للشهادات المزورة منها: (fraud degrees)، أو (forged degrees)، أو (counterfeit) ، والشهادات الوهمية (faked degrees)، أو الشهادات غير الصحيحة (bogus degrees)، أو الشهادات غير الحقيقية (phony degrees) ، أو الشهادات المغلوطة (false degrees).

كما أن من غير المحتمل كثيراً أن يبحث شخص عن شهادة مزورة بدون إرادته أو رغبته أو علمه؛ لأن المواقع على شبكة (الإنترنت) لا تخفي في

الغالب أنها توفر الشهادة مقابل المال، أو بمتطلبات شكلية مع المال مثل الخبرات السابقة أو الدراسة لمدة أسبوع أو أسبوعين للحصول على الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس أو حتى الماجستير أو الدكتوراه. ومع ذلك تجد كثير من الحالات صعوبة في التعامل معها في دهاليز القضاء؛ لعدم تقدير حجم الضرر الحاصل منها، وتنتهي كثير من هذه الحالات بالفصل من العمل أو منح تأشيرة خروج أو ترحيل للأجانب، وذلك في كثير من الدول.

ولا يفتقر حاملو الشهادات المزورة إلى العلم أو المعرفة أو الخبرة التي يدعونها أو يفتقدوها بالكامل أحيانًا ولكنهم ـ في الغالب ـ يفتقدون النزاهة والصدق والأمانة والشفافية في كثير من ممارساتهم. وتجدر الإشارة إلى أن لحاملي الشهادات المزورة ميلاً إلى التخلص من بعض ماضيهم غير المشرق أو المسيء، أو إخفاء السوابق غير اللائقة وربما الجنح والجرائم التي ارتكبوها وأدينوا فيها.

ويمكن الإشارة إلى أنواع التزوير فيما يلي:

1. شهادات مزورة بإتقان، يصعب التمييز بينها وبين الوثيقة الأصلية التي تصدرها جامعات معتمدة ومعروفة، ولا يمكن التحقق منها إلا بالرجوع إلى الجامعة.
2. شهادات مزورة بتقليد، وتختلف في ألوانها أو طبيعة الخط أو أسماء الموقعين على الشهادة أو مناصبهم، وهذه يمكن التعرف عليها في أغلب الأحيان للممارسين والمتابعين لأنواع الشهادات.

3. شهادات تصدر بأسماء جامعات شبيهة بجامعات معروفة مثل جامعة (نورث ويست) (University of North West)، التي لها شبه باسم جامعة (Northwestern University)، وهي جامعة خاصة ومشهورة في البحث وتقع في مدينة (شيكاغو) في ولاية (إلينوي).
4. شهادات صادرة من جامعات وهمية أو تقارب أو تتطابق في اسمها مع كليات مشهورة في تخصصات محددة مثل: (Fletcher University of Law and Diplomacy)، وهي تشبه في ذلك اسم كلية معروفة (Fletcher School of Law and Diplomacy)، وهي مدرسة عريقة للدراسات العليا في جامعة (تافت) (Tuft university) متخصصة في الدراسات القانونية والسياسية والعلاقات الدولية ويشار إليها أحيانًا بـ (Fletcher School) فقط لشهرتها.
5. شهادات صادرة من شركات أو مواقع (إنترنت) صريحة في أنها لمساعدة الطامحين في الحصول على لقب أو ميزة اجتماعية، أو الحصول على وظيفة، أو تحسين فرص ترشحهم لمناصب أعلى في مجتمعاتهم أو مجال أعمالهم،

وقد تجد بعضها تحت اسم صريح مزورة (faked degrees).

6. تصدر . أحيانا . الشهادات المزورة من مراكز أو معاهد مرتبطة بمؤسسات معروفة ومعتمدة ومصرح لها بالعمل التعليمي ولديها صلاحية منح الشهادات، ولكن هذه الصلاحيات لا تمتد للمراكز أو المعاهد المصدرة للشهادات.
7. شهادات من مؤسسات تفتقد الحد الأدنى من الممارسة الأكاديمية المتعارف عليها في كثير من الجامعات، أو تتجاوز عن شروطها المعلنة من متطلبات لغة ودرجات سابقة بشكل غير مقبول يظهر تناقضًا فاضحًا في الممارسة، أو لا توجد ضوابط فيها لمكافحة الغش (plagiarism).
8. كما قد تكون الشهادة حقيقية مبنية على شهادة أو خبرات غير موثقة أو مزورة، وعادة ما تصدر هذه الشهادات من جامعات ضعيفة أو من أقسام مترديه في جامعات متوسطة المستوى أو تتسم بالتسيب وعدم الجدية في ضوابطها.

ومن الحالات المشهورة في تزوير الشهادات أو المؤهلات أو على الأخص تقديم سيرة ذاتية مزورة نذكر هنا عميد للقبول والتسجيل في معهد (ماسوشيتس للتقنية) (MIT)، والمدير التنفيذي لراديو (شاك) (RadioShack)، (انظر: ديكاي و ديكاي، 2008م).

وقد نشر موقع (سبوكسمان ريفيو) عام 2008م، انظر: (spokesmanreview.2011) تقريرًا عن وجود عشرة آلاف شخص قاموا بشراء شهادات من جامعات أمريكية وهمية أو شهادات غير حقيقية، وذلك عندما رفضت وزارة العدل الأمريكية نشر القائمة بصورة علنية، ولكنها لم تمانع من تزويد المعنيين والمسؤولين في الولايات بالقائمة. وقد ورد في القائمة أسماء عديد من الجامعات والكليات والمدارس، وتدرجت الدرجات حتى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وكان أغلب المشترين من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنهم حسب القائمة أشخاص من المملكة العربية السعودية ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن دول أوروبية وآسيوية مختلفة. ومن المستغرب أن كثيرًا من الدول التي وردت أسماؤها في القائمة لم تقم - حسب علمنا - بأي إجراء لمتابعة هذه الشهادة المدعى بتزويرها، سواء من مواطنيها أو من أشخاص أجانب يعملون في مؤسساتها الحكومية أو الخاصة.

ومن الحالات الحديثة الجدل الذي حدث حول تزوير أو انتحال وزير الدفاع الألماني الدكتور (كارل ثيودور جوتنبيرج) (Karl-Theodor zu Guttenberg) لشهادة الدكتوراه التي تناولتها صحف كثيرة في بداية مارس 2011م، (انظر: الجارديان، 2011م، Gardian .2011)، ومن المعروف أن الوزير وسيم الشكل، كما تشير إليه كثير من صحف ألمانيا التي تذكر أنه من أكثر الوزراء أو السياسيين شعبية، وكان ينظر إليه بعض الإعلاميين على أنه البديل القادم للمستشارة (إنجيلا ميركل). ولكن

الوزير (جوتنبيرج) اضطر إلى الاستقالة بعد ما أشارت إليه كثير من الصحف على أنه منتحل وسمته أحيانًا بـ (جوجل بيرج) (googleberg)، وأحيانًا بوزير النسخ واللصق (cut and paste).

لقد كانت الشهادات المزورة مجالاً للجدل في اليونسكو قبل عقدمؤتمر التعليم العالي في باريس في الفترة 5 ـ 8 يوليو 2009م. وقد كتب (بوتن بولاغ) أستاذ التعليم العالي من (واشنطن) في 18 يونيو 2009م . كما نشرت (كرونيكال التعليم العالي) (Chronical of Higher Education) في 29 يناير من ذلك العام،(CHE .2009). مقالاً يوضح فيه أهمية جهود منظمة اليونسكو لمحاربة مطاحن الشهادات أو جهات تزوير الشهادات الأكاديمية بشتى أنواعها. وتبذل جهود في هذا السياق، مع الإقرار بصعوبة تعريف المشكلة أحيانًا أو تحديد إطارها أو متابعة مويلها ضمن النظم والقوانين الوطنية لكل دولة. وتتركز كثير من هذه الشهادت في دعوى تحويل الخبرات السابقة في عضون أسبوع أو شهر إلى مؤهلات يمكن التنافس بها في مجال العمل والوجاهة الاجتماعية.

لا نود التوسع في مجالات الشهادات الوهمية والمزورة، التي يدخل ضمن نطاقها استخدام الشهادات الفخرية جزءًا من الإنجاز العلمي في السيرة الذاتية، حيث تقوم بعض الجامعات الواهنة أو محدودة التمويل أو الأهلية بمنح شهادات فخرية للبكالوريوس والماجستير والدكتورة لرجال أعمال أو متبرعين أو مانحين ولا تلتزم بأصول منح الشهادات الفخرية. ومعروف أن منح الشهادات الفخرية مثل الدكتوراة الفخرية

(Honorary Doctorate) أو الدرجات الأقل منها تكون لبعض السياسيين وقادة التغيير والمبدعين وكبار زوار الجامعات والمؤسسات التعليمية، تقديراً لإنجازاتهم في مجالات محددة، وهي أشبه بالجوائز الشرفية، ولا يجوز استخدامها بوصفها مؤهلاً علمياً. والسائد في منح الشهادات الفخرية أن يكون من مجالس الجامعات أو المؤسسات التعليمية، مع استثناء الممنوح إياها من الدراسة والحضور والدراسة والامتحان، بالتالي فهي شهادة تقديرية لا علمية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الشهادات المزورة تكثر في المناطق غير المستقرة، أو التي تضعف فيها السلطة المحلية أو المركزية أو يظهر فيها الفساد. فعلى سبيل المثال لا الحصر تكثر الشهادات المزورة الصادرة من بعض دول وسط آسيا وخاصة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك من بعض دول أوروبا الشرقية، كما توجد بشكل ملموس في دول القارة الهندية وفي الفلبين وفيتنام والصين، وهي تصدر من مؤسسات في بعض دول أمريكا الجنوبية وبعض الدول الأفريقية، كما يكثر استخدام الشهادات المزورة من دول متقدمة كدول أوروبا الغربية ودول أمريكا الشمالية في الدول السالفة الذكر.

ومع أن المجالس العلمية والأكاديمية والمتخصصة في التعليم العالي ودراسة مشكلاته لا تخلو من الأحاديث الجانبية والهمسات الثنائية، وكذا في المجالس الصغيرة تصريحاً بعدم صحة شهادة شخص ما لأنها مزورة، وعدم دقة تخصص شخص آخر لأن مؤهله من جامعة وهمية وفي تخصص آخر. ومع ذلك قد تجد شخصاً ما يعرض بحثاً حفظ أو استطاع أن

يقرأ -بصعوبة أحيانًا- عناوين فصوله الظاهرة على شرائح العرض لـ(power point) دون إلمام بأبجديات الموضوع؛ لأنه لم يسهم في إعداد الدراسة أو البحث، ولم يستوعب الموضوع بنفس القدر الذي يملكه أصحاب الفكرة والمؤلفون الحقيقون للعمل. ولا غرابة أن تجد بعض هذه الأبحاث والدراسات طريقها إلى النشر في الصحف أوحتى المجلات المتخصصة أحيانًا.

وربما يدخل في هذا التلاعب أو التزوير ذكر الباحث مؤسسات أو أشخاصًا بصفتهم مشاركين في البحث، وهم إما لم يشتركوا فيه أو أنه ليس في مجال تخصصهم، ولا يعدو هذا الأمر أن يكون شيئًا من الدعاية بمقابل مادي أحيانًا، تدفعه بعض المؤسسات المتلهفة للترقي في سلم تصنيف الجامعات، أو يدفعه أشخاص مقتدرون للتظاهر بالعلم والنشر العملي أو نيل مجد الحصول على جوائز.

وترد هذه الملاحظات في المداخلات تلميحًا أحيانًا، ويضيف المراقب مع الزمن أسماء إلى قائمة المتهمين، قد تؤثر على الجو العام للقاء. ويحدث هذا اللغط ويكثر الحديث عن الشهادات المزورة والوهمية والواهنة أو المنتحلة، وخاصة في كثير من الدول النامية متنفسًا لبعض الجادين من الأكاديمين ومثقفي المجتمعات، وربما تعبيرًا عن سخطهم على عدم وجود إجراءات وأنظمة تحد من هذه الممارسات غير الطبيعية وغير المستقيمة في المجتمعات.

لن نسترسل أو نفصّل في حالات التزوير والشهادات الوهمية والانتحال ورسائل الدكتوراه المتقاطعة مع غيرها أو المستنسخة . حتى المشهور منها . لا تصريحاً ولا تلميحًا؛ لثلاثة أسباب هي:

أولا . تحاشي التشهير بالبعض دون الغالبية، ولئلا يكون هذا التقرير أو الدراسة متحيزًا لفئة أو منطقة دون أخرى.

ثانيا . عدم وجود آليات للمتابعة والترافع والمقاضاة وتجريم مثل هذا العمل والتعويض للأضرار الناتجة من هذه الأعمال.

ثالثا . ضرر هذه الممارسات يكون في الأغلب على الآخرين وعلى المجتمع أو الدولة وهي المعنية بالمتابعة وحماية المجتمع وليس المعنيين من المطلعين من الأكاديميين والخبراء.

ومن ناحية أخرى كان عدم وجود إجراءات وشفافية ومتابعة ورصد لحالات التزوير والغش والانتحال والتصنيف للشهادات الواهنة سببًا في أن يتشدق كثير من غير المؤهلين بمستوياتهم وإنجازاتهم الوهمية أحياناً.

ويكمن الهدف من التزوير عادة في الرغبة في الحصول على أول وظيفة، حيث تعتمد كثير من الجامعات في سابق الخبرة والعمل لاستقطاب وتوظيف أعضاء هيئة التدريس فيها على ثقتها بالمؤسسات السابقة التي عمل فيها عضو هيئة التدريس، دون الخوض في صحة شهادات التعيين في أول السلم الأكاديمي. وقد تنظر كثير من الجامعات إلى كل ما يرد في السيرة الذاتية للمتقدم على أنه صحيح من دورات ومهارات، وتولي مناصب، والقيام بأعمال إبداعية وتدريسية، وإجادة برامج وأساليب تعليمية، ونادرًا مايجري التأكد من صحتها.

وترِد أحاديث وتصريحات لبعض المسؤولين عن الشهادة المزورة من الخارج في بعض الدول النامية وبعض الدول العربية بصورة تدعو للقلق،

وخاصة في بعض الدول التي مرت بثورات أو تغيرات في الحكم أو الأنظمة السياسية واستمرت فيها فترة التغيير مدة طويلة فقدت الحكومات في أثنائها ضبط كثير من الجوانب الإدارية، وربما انتشر الفساد الإداري الذي وصل إلى مجال التعليم العالي، ومن صور هذا الفساد التعيينات حسب الانتماءات القبلية أو المناطقية أو الدينية أو العصبية أو الطائفية، كما تراجعت عوامل إيجابية كثيرة مثل الاعتداد بالكفاءة والعدالة بين المرشحين للعمل العام، وقلت أو انعدمت النزاهة والشفافية والمراقبة والمحاسبة.

مما سبق نرى أن مدى المشكلة كبير وأثرها خطير، وحدودها المكانية تتسع لتشمل كل أرجاء العالم وحيثما وجدت المؤسسات التعليمية. ومن ذلك نرى أن الأمر أوسع من أن نلم بكل أطرافه وممارساته بصورة شاملة، ولكننا سنعمل على التعريف به في هذه الدراسة بشكل ما. كما أننا لا نقصد . وليس ممكنًا . قياس أثر حملة الشهادات المزورة أو الواهنة المدمر للاقتصاد والإدارة والتنمية بشتى أشكالها وصورها. كما لا ندعي بأننا سوف نأتي بالحلول الناجعة لإيقاف هذا السيل الجارف للنوعية في التعليم العالي، وإنما سوف نعمل على بحث سبل محاصرة هذا الخطر، والحد من آثاره، ومتابعة وسائل استخدام المستجدات العلمية في تقليل ضرره.

الفصل الخامس: كيف نتحاشى الشهادات المزورة؟

إن الحديث في هذا الجزء موجه لجهات الكشف عن الشهادات المزورة أو الجهات الوهمية لمنح الشهادات أكثر من كونه موجهًا لحاملي هذه الشهادات؛ لأن أغلب الفئة الأخيرة يقدمون عليها عن قصد وسابق إصرار وقليل منهم يُغرر بهم. يؤكد هذا الرأي أن غالبيتهم من المتعلمين ومن النابهين، حيث تمكن بعضهم من العمل بهذه الشهادات لسنوات عدة وفي مهن فنية وتخصصية ولم يكتشف أمرهم إلا بالصدفة أو بطرق غير مباشرة، كما تسنم بعض حاملي الشهادات المزورة مناصب قيادية في الوزارات أو شركات ومؤسسات القطاع العام، وتمكنوا من تضليل كثير ممن حولهم ببراعة. ومعلوم أن الجهات المعنية بالكشف عن الشهادات المزورة كثيرة منها:

1. جهات التوظيف في المؤسسات العامة مثل الوزارات والمصالح الحكومية، وكذلك القطاع الخاص مثل الشركات والمتاجر الكبيرة والمؤسسات والقطاعات التجارية.
2. جهات حماية المواطنين من الخدمات المعتمدة على الخبرة وعلى التأهيل الفني مثل هيئات التخصصات المختلفة الطبية والهندسية والقانونية وهيئات الاعتماد الأكاديمي وغيرها.

3. جهات معادلة الشهادات وتوفير المعلومات الأكاديمية والاعتراف بالدرجات التي تتوزع بين القطاعين العام والخاص.
4. المنظمات الطلابية مثل اتحادات الطلبة واتحادات الخريجين التي عادة ما تقوم بتوفير معلومات وترصد خبرات الطلبة ومدى رفض أو قبول أو طلب سوق العمل لشهادات وتأهيل من مؤسسات تعليمية مختلفة.

وتستخدم هذه الجهات وغيرها عدداً من الطرق والوسائل للكشف عن الشهادات المزورة، وتستعين بعض الجهات بمؤسسات خاصة متخصصة لعمل ذلك بمهنية أكبر وربما أسرع. ولكن كل هذه الجهات تشترك وتتباين في استخدامها مؤشراتٍ معينة حسب طبيعة عملها. لعل من أبرز المؤشرات على تفادي الوقوع في الحصول على شهادة مزورة مايلي:

1. التأكد من أن الجامعة معروفة في دولتها ولها خريجون، وأنها معتمدة من جهات الاعتماد، فلا أحد يسأل عن مدى اعتماد جامعة (هارفارد) (Harvard) أو (ييل) (Yale) أو (شيكاغو) (Chicago) في الولايات المتحدة، كما لا يبحث أحد عن اعتماد جامعات (أكسفورد) (Oxford) و(كامبردج) (Cambridge) و(لندن) (London) في بريطانيا، وبالمثل لا يبحث طالب

مصري عن مدى اعتماد جامعة القاهرة أو الإسكندرية، ولا طالب سعودي عن جامعة الملك سعود أو جامعة الملك عبدالعزيز أو جامعة الملك فهد.

2. التأكد من وجود رخصة عمل للجامعة أو تصريح للجامعات الحكومية واعتماد من المؤسسة الوطنية أو المؤسسات الوطنية للاعتماد الأكاديمي أو المؤسسي.

3. التأكد من التعامل مع المؤسسة العلمية أو التعليمية المعتمدة والمصرح لها التي لها عناوين بريدية وهواتف وأقسام ومسؤولين معروفون بأسمائهم، وليس إلى موقع على شبكة (الإنترنت) أو عنوان بريدي يعبر عن جهة غامضة.

4. عدم الاعتماد على طريقة اتصال وحيدة هي البريد الإلكتروني فقط، والتأكد من وجود عنوان بريدي وهاتف ووجود في قوائم جامعات الدولة والاتحادات المعنية بالجامعات.

5. مقارنة تكلفة الدراسة أو التعليم عن طريق (الإنترنت)، فإذا كانت التكلفة قليلة جدًّا فتكون غالبًا من جامعة أو كلية مزورة أو بائعة للشهادات أو متدنية المستوى على الأقل.

6. ملاحظة مدة الحصول على الدرجة الأكاديمية، فمثلاً لا يمكن أن تقل مدة الحصول على درجة البكالوريوس في معظم التخصصات عن ثلاث سنوات للمتفرغ كليًّا، وسنة للماجستير وثلاث سنوات للدكتوراه، فإذا قلت المدة الدراسية اللازمة للحصول على هذه الدرجات كثيرًا فإن هذا مؤشر على وجود خلل.

7. التنبه إلى المبالغة في معادلة المقررات المدروسة خارج الجامعة لتتجاوز (50٪) أو أكثرمن ذلك، أو تكون الغالبية الساحقة من المتطلبات الدنيا للحصول على الدرجة الأكاديمية، أو معادلة الخبرات والدورات غير الأكاديمية أو الخبرات المهنية بمقررات أكاديمية قد تكون في بعض الأحيان غير متجانسة التخصص أوغير مساندة.

8. التأكد من قانونية جهة الاعتماد، كأن تكون حكومية أو خاصة مصرحًا بها تقوم باعتماد جامعات معروفة ومشهورة عالميًّا أو وطنيًّا. أي أن يكون الاعتراف عكسيًّا، بحيث تقر الاعتمادَ جامعة أو جامعات معروفة بممارساتها وتاريخها الأكاديمي.

9. نظرًا لكثرة المؤسسات والشركات التي تمنح شهادات لدرجات علمية عن بعد أو عن طريق (الإنترنت)

(online) فقد أصبح البحث عن مؤسسة معتمدة للدراسة فيها بهذه الطرق أشبه بالسير في حقل ألغام، فالحذر والتشكك والمتابعة والتأكد من عوامل مهمة للحصول على درجة من كلية أو جامعة جادة.

10. التأكد من قبول شهادة التعليم عن بعد من دولة أجنبية أو فرع لجامعة أجنبية في دولة الطالب الدارس، أي التعليم العالي عبر الحدود (cross-border higher education)، فلا يعتد بكثير من برامج التعليم العالي عن بعد عبر الحدود.

11. ملاحظة قلة متطلبات القبول عن المعتاد في الجامعات المعروفة، أو التنازل عن أغلب أو كل متطلبات القبول المعلنة بشكل ممنهج وممارسة متكررة، أو المبالغة في الاستثناءات من هذه الشروط.

12. القبول في برامج غير متجانسة التخصصات، بل وقد تكون متباعدة جدًّا ودون مقررات تكميلية أو خبرات أو تأهيل سابق، أو النص بعدم الحاجة إلى أي خبرات أو معلومات سابقة أو تأهيل مسبق لدرجة مهنية متخصصة في مرحلة الدراسات الجامعية.

13. مراعاة السمعة الأكاديمية السابقة، فكثير من الجامعات المعروفة لها سمعة طيبة تتسم بالجدية

والنوعية العالية، أو تُعرف بالتساهل وبتقديم البرامج الهزيلة بغرض الكسب المادي، وعدم الالتزام بمتطلبات جهات الاعتماد أو جهات التصريح بالكامل.. الخ.

14. ملاحظة الممارسات في التدريس مثل التضخم المبالغ فيه في إعطاء الدرجات، والاعتماد على الواجبات المكتوبة فقط لتقويم الطالب، والاكتفاء بالعمل الجماعي فقط للتقويم.

15. الاستئناس برأي الملحقيات الثقافية أو السفارات أو الجهات المشرفة على التعليم في الدول التي توجد فيها الجامعة المرغوب الالتحاق بها.

كما أنه نظرًا لتغير التقنية وتقدمها فقد تعددت الوسائل للبحث عن الجامعات والتعرف عليها بطرق مختلفة من مواقعها على شبكة (الإنترنت)، ومن جهات التقويم والاعتماد المتعارف عليها في دولها، ومن جهات التصنيف الأكاديمية عالميًّا أو إقليميًّا، ومن جهات التصريح لمنح الدرجات من بين أمور أخرى.

الفصل السادس: مكافحة الشهادات المزورة

ذكرنا فيما سبق بعض العناصر والمؤشرات الرئيسة لتحاشي التورط في الحصول على شهادة مزورة، أو توظيف شخص يحمل شهادة مزورة، أو معادلة الشهادة المزورة لشخص ما.

أما مكافحة الشهادات المزورة فهي على ثلاث مراحل:

1. **المكافحة السابقة للشهادة**: أي توفير المعلومات عن الجامعات الجيدة والمقبولة والمعتمدة عالميًّا ووطنيًّا لكل المستفيدين من الجامعات من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات المهنية. وعلى الجهات المشرفة والمرخصة وجهات الاعتماد والاتحادات الطلابية والمؤسسات المهنية نشر ذلك وتيسيره للراغبين.
2. **المكافحة المتوسطة**: وهي المرحلة السابقة لاستخدام الشهادة وبعد التخرج أو الحصول على الشهادة، ويكون ذلك في جهات معادلة الشهادات المتخصصة العامة أو الخاصة والجهات المهنية من واقع دراسة محتويات الوثائق والتأكد من سلامتها وصحتها وسلامة وقانونية الجهات المانحة لها.
3. **المكافحة اللاحقة**: وهي أساليب التقويم والمراجعة للعاملين من قبل رؤسائهم وزملائهم والمستفيدين من خدماتهم؛ للتأكد من مهنيتهم ومن حسن تأهيلهم، وخاصة في السنوات الأولى من التحاقهم بالخدمة أو العمل. وهذه المرحلة تكون عادة أكثر جودة في القطاع الخاص من القطاع العام أو الحكومي في كثير من الدول، وهي في

التخصصات المهنية والفنية أدق منها في التخصصات النظرية والإنسانية.

أما هنا فنشير إلى أنه توجد عديد من الجهود لمكافحة الشهادات المزوّرة الصادرة من جهات وهمية أو من جامعات مزورة وجامعات باعتمادات مزورة من هيئات اعتماد أكاديمي مزورة كذلك. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجهات إلى محاصرة هذه المشكلة والحد من آثارها.

كما لا توجد . حسب متوفر من معلومات . إجراءات فدرالية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن توجد جهود وقوانين على مستوى الولايات. فعلى سبيل المثال لا الحصر صدر قانون قبل عدة سنوات في ولاية (إيداهو) (Idaho)، حيث أقر المشرعون في الولاية قانونًا بعنوان "قانون مكافحة الشهادات المزورة (Anti-diploma mills bill)" الذي يسّر على المسؤولين عن التعليم استهداف مزودي الشهادات المزورة ومروجيها في الولاية وكان التأييد لها كبيرًا. حدث ذلك بعد انتقال كثير من طواحين الشهادات إلى ولاية (إيداهو)، وتشمل العقوبات المقررة للجهات التي يثبت تزويرها للشهادات غرامة عشرة آلاف دولار وسجن قد يصل إلى اثني عشر شهرًا. ومن أبرز الجامعات الصورية جامعة ولاية (شيفلد) (State University of Sheffield) في ولاية (إيداهو)، التي لها وجود في أسبانيا ولا علاقة لها بجامعة (شيفلد) البريطانية المعروفة، وتدعي هذه الجامعة بأنها معتمدة من (World Higher Education Accreditation

(Society (WHEAS). ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد عناوين للجامعة ولا أرقام هواتف للاتصال، كما أن الجامعة وجهة الاعتماد تحمل عنوان الـ (IP) نفسه.

وقد أقر (جيه نيكسون) (Jay Nixon) حاكم ولاية (ميسوري) قانونًا في 22 فبراير من عام 2011م يجرّم حمل الشهادات المزورة واستخدامها في البحث عن عمل في الولاية، سواء أكان للدراسة في الجامعات والكليات أم للعمل في قطاع الأعمال أو الوظائف الحكومية. ويهدف النظام إلى ملاحقة حاملي الشهادات أو المؤهلات المزورة من جامعات صورية أو يقتصر التزوير على الأوراق من جامعات موجودة ومعروفة. لقد كان سبب إصدار هذه القوانين هو حجم المشكلة وتزايدها في السنوات الأخيرة.

وتوجد عديد من الجامعات الوهمية في عدد من الولايات الأمريكية يصعب علينا في هذه الدراسة المحدودة الإلمام بها جميعًا، ولكننا نذكر بعض الأمثلة الكبيرة مثل موقع الدرجة الشاملة (universal degree) الذي يدعي أنه يمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في عدة تخصصات، ويضع في موقعه أرقام هواتف في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وحتى في مملكة البحرين، (انظر الدرجة الشاملة، 2011م، أو UD (2011.، ويمنح أغلب الدرجات من جامعة (كورلينز) (Corllins University)، وما أشبه هذا الاسم باسم الجامعة الأمريكية المعروفة

والشهيرة وهي جامعة (كورنيل) (University of Cornell)، والبون بين المدرستين شاسع، بل لا مقارنة بينهما. تقول جامعة في متطلباتها للدراسة بأنه إذا كان لديك معرفة سابقة أو خبرة أو مهارة أو ممارسة في أحد مجالات الدراسة فأنت مؤهل للتقدم، وسيقوم كل طالب على حدة، والجامعة مشرعة أبوابها لكل الطلبة من الولايات المتحدة الأمريكية أو أي بقعة في العالم، ويتم ذلك خلال دقيقتين على الموقع. ويدعي الموقع باعتماد درجاته من جامعة (كوليبز) التي يعتمد برامجها مكتب الاعتماد العالمي (Global Accreditation Bureau, GBA)، (GBA ,2011). وهذا بدوره يدعي أنه مقبول عالميًا، وهو يشرع لنفسه، كما يبدو، ويدخل المستخدم في دوامة من المفاهيم والمسميات دون نتيجة محددة.

وبالمثل نجد كذلك جامعة أخرى غير معروفة في ولاية (جورجيا)، ولكنها تدعي الاعتماد وشعارها "من هنا تبدأ رحلة الإبداع" وهي جامعة (أتلانتا) (University of Atlanta)، UA (2011)، ويلتبس على بعض الناس وضعها مع جامعة (جورجيا) الحكومية (Georgia State University) المعروفة أو معهد (جورجيا) للتقنية المشهور (Georgia Institute of Technology).

وللحصول على تفصيل أكثر للجهود في مكافحة الشهادات ومجالس الاعتماد المزورة في بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية

وبعض الدول الأوروبية يمكن الرجوع إلى (أكريدباس، 2011م)، (AccredibaseTM 2011 Report).

وتتراوح جزاءات حاملي الشهادات المزورة في دول مختلفة بين تخفيض المستوى الوظيفي، والإرغام على الاستقالة، أو الفصل، أو فقدان بعض الميزات مع بقاء العمل، أو فقدان بعض التعويضات بعد إنهاء العمل، وقليلاً ما ينص على غرامة مشددة بالمكاسب الناتجة من الدرجة المزورة أو السجن المشدد.

ويجادل بعض محامي حاملي الشهادات المزورة بأنه لا يجب استعادة المكاسب أو الفوائد بعد اكتشاف التزوير مالم يثبت أن ذلك تسبب في ضرر للمؤسسة التي يعمل فيها حامل الشهادة المزورة، أو تقصير أدى إلى خسارة مادية بسبب قلة خبرته أو تأهيله لأداء العمل الموكل له أو لأمثاله من حملة هذه الشهادة.

وبالرغم من انتشار ظاهرة تزوير الشهادات في العالم إلا أن الموضوع لازال يحتاج إلى كثير من الجهود للحد منها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أما فيما يخص البحث عن الدرجة الجامعية الجيدة فيشير موقع الحكومة المباشر (direct gov .2011) إلى عدد من العناصر التي يجب مراعاتها، وينص على أنه من الضروري أن تعرف أن الدرجة التي ستحصل عليها أو حصلت عليها حقيقية وجيدة؛ حتى لا تواجه رفضًا في سوق العمل، وإن حصول المرء على شهادة مزورة أو وهمية بعلمه أو بإهماله أو بجهله قد

يقوده إلى مشكلات متعددة وتهم قد يصل بعضها إلى التجريم، ومن المعروف أنه ليس كل ما يُعلن عنه من الكليات والجامعات والدرجات والمدارس العليا في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وشبكات (الإنترنت) والمواقع لهذه المؤسسات يكون مؤشرًا بالضرورة على أنها تقدم درجات علمية حقيقية (genuine)، وبالتالي ينصح الراغب في الدراسة الجامعية أو الدارس أو المتخرج مراعاة العناصر التالية:

1. التأكد من أن المنهج الدراسي المتبع يقود إلى درجة جامعية أو عليا تمنحها جهة مخولة نظامًا أو قانونيًّا بمنح الدرجات والمؤهلات الجامعية وهي الجهات المعترف بها أو (recognized bodies).
2. توجد بعض الجهات تسمى الجهات المعلنة (listed bodies) تقدم مقررات ودورات دون درجات، ويعمل بعضها بالاتفاق أو بمباركة أو بتصريح مع مؤسسات معترف بها يشار إليها في الأوساط العملية أحيانًا بـ "اتفاقيات التحويل" (articulation agreements) بين المؤسسات.
3. لا يتاح لبعض المؤسسات تعليم الطلبة الأجانب أو لا يجيز لها تصريح عملها ذلك، وقد تخالف ذلك بممارسات غير صحيحة، وتضع بعض الدول قائمة بالمؤسسات التعليمية

التي تستقبل الطلبة الأجانب والشروط، إن وجدت لالتحاق الطلبة بها.

4. تعمل بعض المؤسسات التعليمية الأجنبية على أنها فروع لمؤسسات تعليمية معترف بها في دول المنشأ أو المقر، ولكن الفروع لا تقع تحت طائلة المحاسبة والاعتراف والالتزام بالقوانين الضابطة للعملية التعليمية.

5. اعتماد مؤسسة تعليمية في دولة ما من قبل أقوى أو أفضل أو أدق مؤسسات الاعتماد لا يمتد بالضرورة إلى فروع هذ المؤسسة في كثير من الدول، وعلى الطالب أو جهات الابتعاث التحقق من ذلك.

6. تعمل بعض الجامعات الأجنبية في بعض الدول بتصريح مؤسسات ثقافية أو تقديم خدمات تعليمية، ولا يشمل عملها منح درجات أجنبية، حيث لا تعتمدها الدولة التي تدعي الانتماء إليها ولا الدولة المضيفة التي تتعامل معها على أنها ليست مؤسسة مانحة للدرجات أو تمنح درجات الدولة الأجنبية.

7. توجد بعض الجامعات الأمريكية أو فروع الجامعات الأمريكية في بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا واليونان والمجر وأسبانيا ودول أوروبية أخرى، وحتى في بعض الدول في وسط وشرق وجنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا

الجنوبية وغيرها، وتكون إما باسم الجامعة الأمريكية في المدينة التي توجد فيها، أو تحت اسم جامعة محددة أو شبيهة باسم جامعة معروفة ولكنها لا علاقة للفرع الدعي بالأصل. وهذه الجامعات لا تخضع لمتطلبات الاعتماد والتقويم للدول المضيفة في الغالب.

8. التأكد من حقيقة المؤهل الذي تمنحه المؤسسة التعليمية، وصلاحية منحه من المؤسسة، ومدى اعتماده من الجهات المعنية تحت الشروط التي تضعها المؤسسات والسلطات التنظيمية في كل دولة.

9. التأكد من الجهة المانحة للدرجة ومستوى الدرجة وطبيعة ظهورها في الشهادة بعد إنهاء المتطلبات الدراسية أو البحثية المطلوبة.

10. مراجعة قوائم الاتحادات الطلابية بشأن الجامعات المعترف بها وطنيًّا وجهات الإقراض الطلابية التي لا تتعامل مع الطلبة في المؤسسات الوهمية أو طواحين الشهادات لعدم جدوى استثمار الطلبة فيها، وحفاظًا على قدرة المقترض لتسديد القرض بعد التخرج.

11. مراجعة قوائم الجامعات الحكومية أو العامة أو الجامعات الخاصة في الهيئات الرسمية لمنح التصاريح وهيئات الاعتماد، ووجود معلومات كافية عن عنوان

الجامعة والمسؤولين عنها وبرامجها وجهات الاعتماد لها ورسومها التعليمية واتفاقيات التحويل إن وجدت....

لقد عني مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية بهذا الموضوع؛ تجاوبًا مع الرأي العام الذي تكون من أعمال قامت بها وزارة الداخلية في المملكة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي قبل ثلاث سنوات؛ للعمل على محاصرة الشهادات المزورة والكليات والمعاهد التي تصدرها وتعمل دون ترخيص أو تعمل في المجال غير المرخص به لها وتمنح درجات بالتعاون مع كليات أجنبية. كما نشرت الصحف المحلية توصيات اللجنة التعليمية في مجلس الشورى المعنية بهذه المخالفات التي تزامنت مع نشر صحف أمريكية لقوائم بعشرة آلاف من حاملي الشهادات المزورة، منهم (180) شخصًا من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أغلبهم من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أكد كثير من القانونيين بأن المادة (5) من نظام مكافحة التزوير في المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (53) والتاريخ 1382/11/5هـ التي تنص على عقوبة السجن من سنة إلى خمس سنوات، تشمل من يستخدم شهادة مزورة أو وهمية أو ليست معادلة، أي أنها غير سارية المفعول في المملكة.

وأشارت الصحافة في المملكة إلى أنه قد تم أغلاق ما يقارب من (100) مكتب للشهادات الوهمية التي كانت تسوق لشهادات الماجستير والدكتوراة الوهمية بأسعار تتراوح بين عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف ريال. وتنتشر مثل هذه المكاتب في كثير من دول الخليج العربية والدول العربية

الأخرى. كما تسهم جامعات خاصة في بعض الدول النامية ومنها العربية في الترويج لمثل هذه الشهادات بطرق مختلفة لن نسهب في تفصيلها؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى الدعاية غير المباشرة لها.

وقد عرضت الصحافة ووسائل الإعلام لكثير من الممارسات غير المشروعة والشهادات المزورة لمسؤولين سابقين في عدد من الدول العربية وخاصة في الدول التي قامت فيها ثورات شعبية. وأُشِيرَ باللوم تلميحًا أو تصريحًا أحيانًا إلى مؤسسات تعليم وطنية وأحيانًا أخرى إلى جامعات أجنبية. كما تعرضت الصحافة والمتنديات وبعض المدونات إلى أنواع متعددة من التجاوزات والمخالفات وصل بعضها إلى فساد أخلاقي وسلوكي.

نذكر ذلك من واقع إكبارنا لدور الجامعات وليس تجريحًا فيها أو تقليلاً لأثرها، لأنها تظل جزءًا من مجتمعاتها تؤثر فيها وتتأثر بها كما تؤكد كثير من الدراسات، بالرغم من غلبة دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وريادتها في قطاعات ومواقف اجتماعية وتنموية كثيرة.

يُلاحظ مما سبق، بأن مواطن الشهادات المزورة والواهنة متعددة ومتغيرة وأن مداها المكاني كبير، وبالتالي فإن على الطلبة الباحثين عن الجامعات المتميزة (excellent) أو الجامعات عالمية المستوى (world-class universities) اتباع طرق أخرى للوصول إلى الجامعات المشهورة والمعروفة تاريخيًّا بجودتها. ويتفق كثير من الأكاديميين على أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تظهر في مقدمة قوائم التصنيف (classification) وترتيب (ranking) الجامعات المختلفة تحمل

مصداقية كبيرة ويندر فيها الفساد. وعادة يبحث الطالب عن التميز في التعليم العالي عن الجامعة في أكثر من تصنيف في الوقت ذاته، فالجامعات المتميزة تظل متميزة في أغلب التصنيفات والترتيبات العالمية المعروفة أو الوطنية في الدول المتقدمة وتلتزم بمعايير موضوعية وعلمية لهذا العمل. وقد سبق أن ذكرنا بعض مؤسسات تصنيف الجامعات المتميزة أو عالمية المستوى، ولكن على الباحث عن التميز أن يبحث عن الخمسين أو المئة جامعة في هذه التصنيفات وخاصة:

1. التصنيف الأكاديمي للجامعات عالمية المستوى (ARWU): وهو تصنيف سنوي تصدره كلية التربية في جامعة (جياو تانج) في الصين(Jiap Tong University). وهو عالمي يشمل أفضل خمس مئة جامعة في العالم. وبالتالي فإن أعلى مئة أو مئتي جامعة تعد محبذة في كثير من دول العالم.
2. تصنيف الجامعات الأمريكية (يو إس نيوز) (US News): وهو تصنيف يعتمد على تجميع ما تنشره مؤسسات الاعتماد الأمريكية ومؤشرات العمل الأخرى، وتوزع الجامعات فيه إلى شرائح أو طبقات. وتعد الشريحة الأولى (Tier one) من الجامعات التي يشار لها بالبنان داخل أمريكا وخارجها.
3. مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC): وهو خاص بالجامعات البريطانية، ويصنف التخصصات في الأقسام حسب تدرجات تطورت منذ بداية العمل بالتصنيف إلى الآن.

ويصدر تحت عنوان "تمرين تقويم البحث" (Reaearch Assessment Exercise, RAE، انظر: RAE 2011.). ويعد التخصص متميزًا إذا حقق تقديرًا قدره (4) أو (5) أو (5❖).

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل السابع: الشهادات الواهنة

مع أن موضوع هذا التقرير أو الدراسة يتناول الشهادات المزورة أو الوهمية ومؤسسات الاعتماد الوهمية أو الشكلية، إلا أنه تجدر الإشاره إلى أن المجتمع الأكاديمي لم يعتد أثر هذه الشهادات الصادرة من مؤسسات تتسم بضعف التزامها بالمعايير الأكاديمية، أو تشتهر بممارسات غير علمية أو غير سوية أو ممارسات سلبية.

ولا يستبعد بعض المعنيين في التعليم العالي وجود فساد (corruption) في بعض الجامعات أو الكليات أو مؤسسات التعليم العالي الأخرى، بما في ذلك مؤسسات التقويم والاعتماد في كثير من الدول النامية وفي جامعات بعض الدول المتقدمة. لقد درس (هاينمان) وآخرون (Heyneman et al. 2006) أثر أو ثمن الفساد على التعليم وخاصة التعليم العالي، وأشار هؤلاء المؤلفون إلى كيفية حدوث الفساد في التعليم، وبينوا العلاقة بين الفساد ونوعية التعليم المتوقعة. كما شرح المؤلفون كيف يوثر الفساد في التعليم العالي على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية عمومًا. وقد درسوا كذلك وضع الفساد بناء على روايات الطلبة في ست دول، ولاحظوا أنه يزداد في برامج التعليم العالي التي يزداد عليها طلب السوق، وأنه في الجامعات التي تدعي الخصوصية والمحلية في ممارساتها عوضًا عن العالمية. لقد كثر الفساد في مؤسسات التعليم العالي بشكل ملحوظ منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. (انظر على سبيل المثال المرجع السابق و(بيتروف وتمبل، 2004م)، (Petrov and Temple .2004)، كما

عرض (أوسبيان) (2011م) (Osipian, 2011) دراسة مقارنة للفساد في التعليم العالي بين المؤسسات الحكومية أو الوطنية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وذكر (أوسبيان) أن الفساد في التعليم العالي تناولته المحاكم الجنائية وتداولته وسائل الإعلام، وكان مجالاً خصبًا في حلقات النقاش ولوائح إصلاح التعليم وإعادة هيكلته في كلا الدولتين. لقد أسهم خفض الإنفاق على التعليم العالي في روسيا الاتحادية وزيادة القروض للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة في الفساد وخاصة فيما يتعلق بالقبول. بالإضافة إلى أن جماهيرية التعليم العالي (massification)، وزيادة معدلات المشاركة فيه (participation)، وظهور التعليم العالي الربحي (for-profit)، جعلت من الضروري استحداث ضوابط أخرى، والعمل على تنسيق أفضل بين التعليم العالي الحكومي أو الأهلي.

وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع نبرة حديث المجتمع وتخوفه المتزايد من نوعية ومستوى التعليم العالي المتوخى في المؤسسات التعليمية من جامعات وكليات، ومن زيادة حالات تم رصدها عن الرشوة (bribery) والتزوير (fraud) والغش (cheating) والانتحال (plagiarism) وطواحين الشهادات، وأنواع أخرى من سوء السلوك والتعامل، والبعد عن الأصول الأكاديمية والنزاهة.

وتؤكد هذه الدراسات والأبحاث وغيرها أن الإلمام بأنواع الفساد في التعليم العالي ومعرفتها وتحديد أسبابها والقائمين عليها يمكن أن تسهم في

إيجاد إصلاحات، واستحداث لوائح وتنظيم ممارسات تحد من إصدار الشهادات الواهنة، وتحاصر حامليها وتقلل من أثارها المضرة أو المدمرة أحيانًا للتنمية الوطنية في أي دولة، وبالتالي للاقتصاد العالمي.

والفساد في التعليم العالي المؤدي إلى شهادات واهنة ودرجات علمية زائفة وألقاب شكلية وتأهيل واهٍ مشكلة عالمية خطرة معرضة للزيادة والنمو لتكون مؤثرة ومؤذية للأنظمة التعليمية المختلفة وللمجتمعات. وهذه المظاهر مدمرة ومخربة للتماسك الاجتماعي وللنمو الاقتصادي. نذكر هذا ونلمس الوعي بزيادات المعدلات وأثرها، ولكن لا زالت جهود الحد منها محدودة أو غير مجدية أو ذات أثر سلبي يحد من المشكلة من طرف ويمكّنها دون وعي من طرف آخر.

لقد أهملت الدراسات في التعليم العالي هذه المشكلة وتجاهلتها أو تعايشت معها وقبلتها ضمنًا، وكانت الأبحاث في الفساد التعليمي أو البحث العلمي محدودة وقليلة وربما نادرة. ولعل من أسباب ذلك ما يراه البعض بعدم النقد للمؤسسة التي يعملون فيها لتعارضه مع انتمائهم واعتزازهم بها، أو النظر إليه من المؤسسات التعليمية المعنية بعدم الوفاء أو ضعف الانتماء. ويحاول الأكاديميون والإعلاميون تحاشي استخدام مفردات يعاقب عليها القانون أو يجرمها مثل الفساد (corruption)، والتزوير (fraud)، والرشوة (bribery)، واستخدام كلمات أخرى عوضًا عنها مثل سوء السلوك (misconduct)، أو سوء التصرف (misbehavior)، أو تجاوز الكرامة الأكاديمية (integrity) .

ويؤكد (هاينمان) وآخرون (2006م) على أن الأثر السلبي للفساد في قطاع التعليم يفوق . من وجهة النظر الاجتماعية . نظيره في الشرطة والأمن وفي الجمارك وفي قطاعات اقتصادية أواجتماعية أخرى؛ وذلك لكونه أثرًا بالغ التعدي يجمع بين الجريمة والعمل غير النظامي وسوء الخلق والسلوك غير اللائق. ومع كل ذلك فإن كثيرًا من ممارسات الفساد في التعليم العالي تقع تحت تصنيف سوء السلوك (misconduct)، مع أنه يتجاوز أثر السلوك المهني. ومن المتوقع أن يقوم التعليم الجامعي أو العالي بأدوار متعددة مثل غرس معاني العدالة والشفافية والمسؤولية والمساواة والمنافسة الشريفة وقبول الرأي الآخر والوطنية وتأصيل الانتماء، وإعداد المجتمع المستقبلي لأي أمة، وإعداد القادة، وبالتالي فإن انتشار الفساد فيه سينعكس على كل هذه العناصر في المجتمع.

ويتنوع الفساد في قطاع التعليم العالي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1. تؤدي الرشاوي التي تقدمها الجامعات والمسؤولون عنها لجهات الاعتماد أو المقومين الذين يقومون بزيارات ميدانية ويراجعون السجلات وتقارير التقويم الذاتي إلى تخريج أشخاص يفتقدون التأهيل المناسب والمهارات المهنية في مجالات متعددة.
2. كما أن الفساد في استثمار موارد الجامعات الذاتية من إسكان الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، واستخدام بعض التسهيلات

من مواقف وملاعب ومكتبات، وسوء إدارة خدمات الجامعة الاستثمارية بما في ذلك أوقاف الجامعات، من الأمور التي يمتد أثرها إلى المجتمع من خلال الخريجين والمسؤولين عن الجامعات والمتعاملين من الجامعات.

3. يمتد الفساد الإداري إلى أعضاء هيئة التدريس الذي يعود أحيانًا لضعف رواتبهم، ولكنه ليس سببًا ضروريًّا لهذا الانحراف، فربما حصل على الترقيات أو الجوائز العلمية من لا يستحقها بسبب إسهاماتهم البحثية التي قام بها غيرهم بمقابل تسهيلات أو دفع رشاوي أو تبادل مصالح على حساب المؤسسة التعليمية. ويمتد الفساد الإداري في بعض الدول إلى إضافة مواد دراسية في سجل الطالب وتقديرات عالية لمقررات لم يدرسها.

4. يدفع بعض الطلبة رشاوي نقدية أو هدايا، أو خدمات لأعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعة للحصول على درجات أعلى، أو تقديرات أفضل، أو إعفاء من واجبات، أو التحويل إلى تخصصات ذات مستقبل أحسن، أوحتى في الحصول على قبول أو مقاعد في الجامعات. ولمثل هذا الفساد آثار سلبية وأضرار مجتمعية لا حدود لها، ولن نفصل فيها في هذا السياق. وتظهر هذه المشكلات أكثر في الدول النامية، وخاصة من الطلبة الدارسين على حسابهم الخاص من الميسورين والأغنياء أو المبتعثين من الدول الغنية، وفي حالات

يزيد دخل الطالب الدارس أو المبتعث على رواتب كثير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة التي يدرس فيها. ومن ذلك الإنابة في انتحال الشخصية لدخول الامتحان من طالب لطالب آخر أو من عضو هيئة تدريس عن طالب. ومنه شراء الأسئلة المعدة للقبول أو للترقية من مستوى دراسي إلى آخر.

5. من الفساد في التعليم العالي قيام أفراد أو مؤسسات أو مراكز متخصصة بكتابة البحوث وحل الواجبات وترتيبها للطلبة، والقيام أحيانًا بعمل برامج الحاسب الآلي التي يحتاجها طلبة علوم الحاسب والمعلومات، ويكون مقر هذه المراكز غالبًا بالقرب من الجامعات، وتصل خدماتها إلى إعداد خطط البحث لطلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وإعداد استبيانات الدراسة، وعمل التحليل الإحصائي، والتعليق على النتائج، وكتابة فصول الرسالة، دون علم المشرف أو المشرفين على الدراسة أو بعلمهم؛ لأن بعضهم شركاء في هذه المؤسسات أو مستفيدون من تكاليفها بالعمل لمصلحتها.

6. من أنواع الفساد في التعليم العالي ما يقع تحت المحسوبية (favoritism) أو التفضيل لفئات في المجتمع على أخرى، مثل أن يكون لفئة عرقية (ethnic)، أو قبلية (tribal)، أو مجموعة طائفية أو دينية، أفضلية أوحظوة على غيرها في

القبول أو التعيين أو الدعم بالدرجات الإضافية. كما تقوم باحتكار أقسام أو تخصصات أو كليات أو جامعات فئات مجتمعية (social class) لدعم نوعيتها أو تبادل المنافع مع غيرها.

7. ومن الفساد ما يكون فساداً داخلياً لا تحده لوائح الجامعة أو التعليم فيها، مثل عدم وجود ما يمنع من تدريس عضو هيئة التدريس ابنه أو ابنته أو زوجته أو أخاه أو أخته أو أحداً من أقاربه من الدرجة الأولى (kinship or closed relatives)، بالإضافة إلى أنه قد يشارك في وضع أسئلة تقويم المقرر أو الامتحان أو يضعه منفرداً، بدعوى تحقق النزاهة المفرطة لعضو هيئة التدريس. كما قد يشرف أحد أعضاء هيئة التدريس أو يشارك في امتحان رسائل الدراسات العليا لأحد أقاربه من الدرجة الأولى، وهي أمور واضحة. هذا عدا الحالات التي لا يمكن ضبطها مثل تبادل المصالح بين أعضاء هيئة التدريس في كثير من هذه الأمور.

لقد أظهرت دراسة أنه بعد انفراط عقد اتحاد الجمهوريات الشعبية السوفيتية (USSR) برزت كثير من مظاهر الفساد التي تصعب متابعتها وشملت وزارات التعليم العالي للترخيص للجامعات والكليات واعتمادها، وأخذ الإداريون الرشاوي للقبول والإسكان والكتب والتقديرات والدرجات

وحتى مقابل الحصول على السجلات الأكاديمية، أما أعضاء هيئة التدريس فقد قبلوا الرشاوي مقابل التوسط في القبول أو الاستثناء من إجراءاته، ومنح التقديرات والعلامات الإضافية، وبيع مؤلفاتهم قبل دخول امتحانات المقررات التي يدرسونها، وغير ذلك، أنظر (هاينمان وآخرين 2006م).

ومن المعروف أن سمعة الجامعة أو الكلية أو مؤسسة التعليم العالي التي تمارس الفساد في أنشطتها تكون سيئة في سوق العمل، وتحاول كثير من مؤسسات العمل الجادة تحاشي توظيفهم، أو منحهم رواتب أدنى. كما قد يعاني خريجو الكليات المهنية مثل الهندسة والحاسب الآلي فيبحثون عن وظائف إدارية أو أعمال في تخصصات إنسانية لم يتأهلوا فيها، أما خريجو التخصصات الطبية فيتخصصون في الإدارة والتخصصات العلمية المساندة أو تخصصات أخرى لا تحتاج إلى مهارات فنية؛ حتى لا ينكشف سوء تحصيلهم العلمي.

ولن يتم الغسهات في الحديث عن مختلف أوجه الفساد في التعليم العالي التي تقود إلى درجات علمية واهنة في دول العالم المختلفة؛ لأسباب قانونية بحتة، ولكن نشير هنا إلى وجود دراسات عن ذلك في دول كثيرة مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة ومنها في وسط آسيا قيرقيزستان وكازخستان وأزباكستان، وكذلك في بلغاريا وسيبيريا و كرواتيا وميلدوفيا. وتوجد دراسات عن الفساد في التعليم العالي لمقارنة ما يحدث منه في روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمركية، وخاصة في الجامعات الحكومية التي أشرنا إلى بعضها سابقاً. وفي (Anderson .2001)

والمراجع الواردة فيه دراسات عن الفساد في التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية دون تسميته صراحة في بعض الأحيان. ومن الدراسات Andrei (et al. 2009) عن الفساد في التعليم العالي في بعض دول وسط وشرق أوروبا.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الثامن: معادلة الشهادات الجامعية

توجد في عديد من الدول لجان لمعادلة الشهادات الجامعية ، وتعدها دولها بأنها من إجراءات مكافحة الشهادات المزورة. وتختلف ممارسة لجان معادلة الشهادات الجامعية من دولة إلى أخرى، ففي الاتحاد الأوروبي . على سبيل المثال . توجد لجنة على مستوى الاتحاد وهي الشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات الأكاديمية (European Network of Information Centers, ENIC). ونشأت الشبكة نتاجًا لاتفاقية (ليزبون) (Lisbon) للاعتراف بالشهادات والحراك التعليمي بين دول الاتحاد الأوروبي، وهي مكونة من المراكز الوطنية للمعلومات الأكاديمية، ويتلخص دور الشبكة والمراكز الوطنية في توفير معلومات عن :

أ. الاعتراف بالدرجات الأكاديمية من الشهادات والدبلومات، وكذلك المؤهلات الأجنبية الأخرى.

ب. تقديم المعلومات لراغبي الدراسة في الخارج، بما في ذلك المعلومات عن المنح والفروض والاستفسارات العملية فيما يخص الحراك والمعادلة.

وقد بدأت الشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات الأكاديمية عام 1984م، وكانت تهدف إلى توفير المعلومات بغرض معادلة الشهادات بين دول الاتحاد الأوروبي، وتيسير الحراك الطلابي بين مؤسساته التعليمية. وتختلف الممارسة اليومية للمراكز الوطنية للمعلومات الأكاديمية من

دولة إلى أخرى، حيث إن الجامعات في كل دول الاتحاد الأوروبي تتمتع بسلطة ذاتية وصلاحية داخلية كبيرة، وبالتالي فهي التي تقرر قبول الدرجات الأجنبية وتحديد المقررات المطلوبة لمواصلة الدراسة فيها. ومن ذلك نلحظ أن دور المراكز الوطنية للمعلومات الأكاديمية (NARIC) استشاري للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وربما كان ملزمًا في بعض مؤسسات التعليم العام في دولها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتبين من مراجعة ممارسات عدد من هذه المراكز أنها لا تعنى كثيرًا بالحالات الفردية، وإنما تقر أو توصي . في الغالب . بالاعتراف بدرجات مؤسسات معينة أو أنظمة تعليمية بالكامل في بعض الأحيان، (EINC-NARIC .2011).

إن من الضروري جدًّا وجود هيئات متخصصة لمعادلة الشهادات الجامعية، وتوفير معلومات عن التعليم العالي في العالم، ومتابعة تغيراته ودراسة توجهاته، والتنسيق في تبادل المعلومات والخبرات مع ما يماثلها من مؤسسات في كثير من بلدان العالم. وينبثق هذا الحديث من واقع الخبرة والمشاركة في عضوية لجنة معادلة الشهادات في وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لمدة تزيد على عشرين عامًا، والاطلاع على الأنشطة المماثلة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و أنشطة مكتب اليونسكو للدول العربية في بيروت في هذا الصدد.

أما في المملكة العربية السعودية وفي بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي بعض الدول العربية فإن المعادلة في الغالب تكون فردية، حيث تعادل كل شهادة يود صاحبها أن يعمل في القطاع العام، علمًا

أن كل أو أغلب مؤسسات القطاع الخاص الوطنية والأجنبية العاملة في أي من هذه الدول لا ترى أنها ملزمة بهذه المعادلة، كما أن للجامعات التعيين أو التعاقد على سلم أعضاء هيئة التدريس دون الالتزام بقرارات لجان أو إدارات معادلة الشهادة الجامعية، وقد يستثنى من ذلك كثير من المستشفيات الخاصة التي من المتوقع أن تلتزم بقرارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية في معادلة الشهادات والممارسات في المهن الصحية.

والواقع أن أنظمة التعليم العالي لمعادلة الشهادات والاعتماد في بعض دول العالم، قد تسهم . من حيث تدري أو لا تدري . في تيسير أمر إصدار الشهادات المزورة ومنحها، والتشويش أو الخلط في هذا السياق. فعلى سبيل المثال قد يكون التأكد من متطلب التفرغ هو أن يكون الطالب في مدينة الدراسة أو دولة مقر الدراسة، ولكن عادة ما يتم التحقق فقط من أن الطالب خارج دولته بناء على معلومات وزارة الداخلية أو مصلحة السفر والهجرة في الدولة، عدا أن الإقامة في دولة الجامعة لا تثبت تفرغ الطالب للدراسة ولا تواصله مع الجامعة بشكل مستمر.

علمًا أنه توجد اتفاقية لمعادلة الشهادات الجامعية على مستوى الدول العربية وثقت من ثلاث عشرة دولة عربية منذ عام 1973م، وقد تبين من بعض ملاحظات الأعضاء في اجتماعات مكتب اليونسكو في بيروت عند محاولته تجديد هذه الاتفاقية وتحديثها أنها غير مطبقة كما ينبغي، ولم تتابع في كثير من الدول الموقعة عليها، وأن المستجدات والتوسع في التعليم العالي وظهور الجامعات الخاصة أو الأهلية وتغير الأنظمة واللوائح المنظمة للتعليم العالي في كثير من الدول العربية من الأمور التي تحتاج

إلى دراسة لشملها في الاتفاقية، بالإضافة إلى ضرورة توسيع الدول الموقعة لتشمل كل أو أغلب الدول الأعضاء في الجامعة العربية ومكتب اليونسكو في بيروت. ولا زالت المحاولات في ذلك بطيئة ومتعثرة، ولا يتوقع لها الاستمرار في الفترة الحالية بسبب الظروف والتغيرات التي تمر بها بعض الدول العربية. كما لاحظ بعض المعنيين في التعليم العالي في الدول العربية وجود تباينات كثيرة ومواجهات أحيانًا بين الجهات الرسمية والجامعات الخاصة أو الأهلية، وتغير الترخيص لبعض الجامعات بعد قبول طلبة وفي تخصصات مهنية مثل الطب والهندسة. عدا أن التوسع الكبير في افتتاح الجامعات في أغلب الدول العربية قد أدى إلى وجود جامعات ناشئة أو حديثة جدًّا تفتقد أحيانًا إلى مقومات التعليم الجامعي، بما في ذلك البنى التحتية المناسبة ونوعية أعضاء هيئة التدريس ومستوى تأهيلهم، وفي المقابل أدى اكتظاظ المدرجات والفصول في بعض الجامعات الحكومية لعراقتها وسمعتها ووجودها في المدن الكبيرة ورغبة الطلبة من الأرياف والمحافظات الصغيرة في الالتحاق بها إلى اختلال نسبة الطلبة إلى الأستاذ، وتدني الإرشاد والرعاية والتوجيه للطلبة، وزيادة نسب الرسوب والتسرب، والخلل الإداري أحيانًا. كما أسهم توجه كثير من الجامعات القديمة إلى المنافسة العالمية في البحث العلمي إلى تأثر العملية التعليمية. إن من البدهي اختلاف إمكانات الدول العربية . لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسات تعليمية . في دعمها التعليم العالي الحكومي أو الخاص (private)، وفي رؤيتها لحجم مسؤولياتها في هذا القطاع. وقد دفعت كل هذه التغيرات في مشهد التعليم العالي في الوطن العربي إلى تباينات كبيرة

بين الجامعات والكليات الجامعية بين الدول العربية وداخل الدولة الواحدة، وهو أمر يحتاج إلى تنسيق على المستويات الوطنية وعلى المستوى العربي؛ حتى يمكن الوصول إلى اتفاقية معاصرة لمعادلة الشهادات بين الدول العربية.

ويجب التنويه إلى أن بعض لجان معادلة الشهادات تفترض سلامة شهادات المبتعثين ومتابعة السفارة أو الملحق التعليمي في بلد الدراسة فيما يختص بشرط الإقامة، وهو أمر لا يتحقق بالضرورة. كما تعتمد بعض لجان معادلة الشهادات التصنيفات المختلفة لمؤسسات التعليم العالي على أنها نوع من جودة التعليم فيها، علمًا أنه توجد كثير من الدراسات التي ترى أنه باستثناء الجامعات المتميزة جدًّا ربما يقل الاهتمام بالتعليم كلما زاد التأكيد على البحث العلمي لانشغال أعضاء هيئة التدريس فيه، إن كثيرًا من أولياء الأمور يرون أن كليات صغيرة تقدم تعليمًا متميزًا يفوق ما تقدمه الجامعات المعروفة وخاصة في مرحلة الدراسات الجامعية.

ولا تعتني بعض لجان معادلة الشهادات بالأنظمة الداخلية للجامعات، حيث إن كثيرًا من الجامعات لا تجيز الغش والتزوير والانتحال في تحقيق متطلبات الدرجات (plagiarism) أو في البحث، وتعد دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول أمريكا الشمالية من الدول التي يقل فيها العناية بهذا الموضوع، ولا توجد حالات موثقة لتجريم مثل هذه الممارسات، بالرغم من وجود أفضل الجامعات في العالم سمعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد خطت كل من بريطانيا وأستراليا مراحل جيدة في الحد من ظاهرة تكرار الرسائل أو أجزائها، من

خلال برامج مخصصة لذلك تعمل على مستويات الجامعة وكل جامعات الدولة باسم (turn-it-in)، الذي يشمل أحيانًا الواجبات والتقارير التي يقدمها الطلبة. ويضاف إلى ذلك وجود مقررات أو تعليمات قبل بداية كل مرحلة دراسة جامعية تشدد على الطلبة خطورة الغش والانتحال، وتذكّر الطلبة بالعقوبات المشددة في هذا الخصوص. ومع كل ذلك لا تخلو هذه الجامعات وغيرها من الجامعات من ممارسات أخرى قد تشكك في المستويات أو جودة الشهادات الصادرة منها.

ولا تعتمد كثير من لجان معادلة الشهادات على آليات علمية متكاملة في احتواء قوائمها على الجامعات المناسبة للدراسة فيها، فربما لا تبحث أو لا تتمكن من الوصول إلى ممارسات الفساد التي أشرنا إليها في فصل (الشهادات الواهنة)، وتعتد أحيانًا بالانطباعات الشخصية لبعض أعضائها، الذين تتباين خبراتهم ومعرفتهم بالشؤون الأكاديمية في الجامعات، وبأنظمة التعليم العالي وفلسفات التعليم وسياساته في الدول المختلفة، لجامعات معينة يندر استبعادها من هذه القوائم.

وتعطي بعض لجان معادلة الشهادات أو لجان الاعتراف بالمؤهلات وزنًا كبيرًا للملحق الثقافي أو المسؤول عن الشؤون الثقافية في السفارة في الدولة الأجنبية، وهم في الغالب إما إداريون مهنيون لاعلاقة لهم بتعقيدات التعليم العالي واختلاف نماذجه وأساليبه، وإما أعضاء هيئة تدريس سابقون أو أشخاص لم يحبذوا العمل الأكاديمي التعليمي والبحثي، وربما لم يجدوا أنفسهم من أصحابه فتحولوا إلى الإدارة التي تتطلب منهم التقويم والخبرة

التعليمية والبحثية، ومعرفة مواطن القوة والإبداع ومكامن الاستعراض والمباهاة في التعليم العالي.

وتتبع بعض لجان معادلة الشهادات قاعدة الحكم بالبصمة (rule of thumb)، ومن معاني ذلك . على سبيل المثال لا الحصر . الحكم على جودة كل أو أغلب كليات المجتمع الكندية للتعليم العالي، أو مساواتها بكليات المجتمع الأمريكية، أو تفضيلها على الجامعات الناشئة الأسترالية أو البريطانية، علمًا أن أهداف الغالبية الساحقة لكليات المجتمع الكندية مهنية بحتة إلا ما ندر.

ويلاحظ المراقب لدور معادلات الشهادات انحيازها لجامعات أمريكا الشمالية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومع أن السعة الاستيعابية للجامعات الأمريكية كبيرة، لتعددها وتوزعها على الولايات والمدن، وتنوعها وكبر حجم التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن كندا، مثلا، دولة صغيرة في عدد سكانها، وإمكانات بعض جامعاتها محدودة، وأحجام المجتمعات الطلابية فيها صغيرة تجعل بضع مئات من الطلبة الأجانب أو العرب يمثلون نوعًا من التكدس ومدعاة إلى معاملة خاصة. ولايمكن تعميم ذلك على عدد محدود جدا من الجامعات الكندية العريقة والمعروفة التي تختار وربما تتشدد في اختيار طلبتها.

ويلاحظ أيضًا . على سبيل المثال . أنه قد تحبذ لجنة أو إدارة لمعادلة الشهادات تفضيل جامعة ناشئة مثل جامعة (بروك) (Brock University) الكندية مع محدودية حجمها وتوجهها المبالغ فيه للطلبة

الأجانب وتواضع إسهاماتها البحثية وسرعة نموها الكمي، أو جامعة مثل جامعة (شيكاغو) الحكومية (Chicago State University) في مدينة (شيكاغو) في ولاية (إلينوي)، أو جامعة ولاية (مونتانا) (Montana State University)، أو جامعة (ديترويت ميرسي) (University of Detroit Mercy)، وغيرها أو مثيلها كثير، وتُفضل هذه الجامعات على جامعات أخرى عريقة مثل جامعات (كامبردج) (Cambridge)، و(أكسفورد) (Oxford)، أو جامعة (لندن) (University College London)، أو الكلية الملكية (Imperial collgeg)، و(سانت أندروس) (St Andrews) الإنجليزية، أو جامعات (ميلبورن) (Melbourne)، أو أستراليا الوطنية (Australian National)، أو (كوينز لاند) (Queensland)، أو(سيدني) (Sydney) الأسترالية، والجامعات الأخيرة معروفة بعراقتها وجودة برامجها وإسهاماتها البحثية ومواقعها في التصنيفات العالمية. كما قد تتساوى الجامعات الشعبية العامة في الولايات المتحدة في رأي بعض لجان معادلة الشهادات، بالجامعات العريقة، وربما حتى بالجامعات الرائدة المعروفة بجامعات الـ(Ivy league). ومن المعروف أن هذه الجامعات في الغالب نشأت لخدمة مجتمعاتها ولديها أهداف وخطط وإمكانات مالية، وهي حكومية لا يضيرها حدوث مخالفة لا تقرها تحدث غالبًا من بعض الطلبة الأجانب، أو مخالفة من وحدات في هذه الجامعات لصالحهم.

ومن هذه الملاحظات وجود برنامج ماجستير في القانون الدولي والمقارن (International and Comparative Law) في جامعة (هارفارد) يتكون من دراسة (24) ساعة معتمدة فقط، وهو يختلف أو يقل في أكاديميته عن بقية برامج القانون وإدارة الأعمال التي تتميز بجودتها وريادتها ونجاح أغلب خريجيها في العالم وفي الولايات المتحدة ذاتها.

كما أن لجان أو أقسام أو مراكز معادلة الشهادات أو توفير المعلومات عنها لا تهتم في الغالب إلا بما تطلب جهات أو أشخاص النظر فيه. أما إذا كانت الشهادة للوجاهة الاجتماعية التي قد تقود في بعض الأحيان إلى مناصب عامة فهي بعيدة عن معالجة جهات معادلة الشهادات، فقد تجد في بعض الدول النامية من يحمل الدكتوراه من خارج بلده وهو على رأس العمل، وقد تجد أعضاء في البرلمانات أو مجالس الشورى أو مجالس الشعب أو الأمة من يحملون شهادات مزورة أو من جامعات معروفة بتساهلها في منح الدرجات الأكاديمية أو مشهورة بعدم اكتراثها أو تشجيعها ضمنيًّا للانتحال (plagiarism).

ومن الملاحظات على معادلات الشهادات أن قراراتها ـ في الغالب ـ ليست ملزمة للجامعات، بمعنى أنه قد تعادِل اللجان لطالب حصل على الماجستير أو الدكتوراه من جامعة أجنبية لا تقبل بتعيينه جامعة وطنية، ليس لطبيعة التخصص وإنما لضعف البرنامج الدراسي، أو لضعف يراه المختصون في مستوى الجامعة المانحة للدرجة، أو لعدم تجانس التخصص في مراحل دراسته المختلفة، أو لضعف رسالته، أو لسوء أدائه في المقابلة

للمرشحين في العمل في هيئة التدريس لديها. وفي المقابل قد لا تعادل اللجان شهادة لخريج حصل عليها من جامعة أجنبية ويجد الشخص ذاته ترحيبًا وتشجيعًا لكون الجامعة متميزة. حسب رأي الجامعة الوطنية. أو أن البرنامج الذي درس فيه متميز حسب معايير أخرى، أو أن للخريج إسهامات علمية أو بحثية أو إبداعية لم تهتم بها جهات المعادلة، أو لكون المشرف على البحث من المبدعين أو المشهورين أو الرواد أو الحاصلين على جوائز أو من رؤساء تحرير المجلات العلمية المرموقة في تخصصه.

ومن المعروف أن المعلومات عن كثير من الجامعات الصينية والهندية والباكستانية والبنقلاديشية وغيرها وكذلك الماليزية لا تشير إلى أي احتياطات للحد من الانتحال والغش، إلا أنه يوجد نقد لكثير من الممارسات غير الطبيعية في بعض جامعات هذه الدول، مثل الإعفاء من كثير أو من أغلب الشروط المعلنة، والقبول في تخصصات غير متجانسة بالكامل مع المراحل السابقة دون متطلبات تكميلية، وترتيب امتحانات الدراسات العليا للرسائل بين دوائر مغلقة من الزملاء، وتعدد الطلبة في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، الذين تكون رسائلهم لاستكمال متطلبات الدرجة أو هي المتطلب الأساس للدرجة الأكاديمية تحت إشراف أستاذ جامعي واحد، وقد يتجاوز عدد الطلبة عشرات في بعض الجامعات، بالإضافة إلى وجود فساد إداري في بعض المؤسسات يمكّن الطلبة من رصد مقررات دراسية لم يدرسوها في سجلاتهم الأكاديمية.

إن مثل هذه الملاحظات التي تشير إليها بعض الدراسات و يصرح بها بعض المعنيين بالتعليم وبعض الدارسين في هذه الدول لا تستبعد وجود

مؤسسات تعمل منفردة في هذه الدول وفي كثير من الدول وتلتزم بالمعايير العلمية والأخلاقية في التعليم.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل التاسع: السير الذاتية والتقويم والمتابعة

أولاً ـ السير الذاتية:

قد ينبهر البعض عند الاطلاع على السير الذاتية (curriculum vita) للمتقدمين للوظائف المختلفة، ونخص هنا الوظائف الأكاديمية التعليمية والبحثية في التعليم العالي، كما قد يمتد هذا الإعجاب في الإنجازات عند البحث في صفحة المتقدم الخاصة (home page) على شبكة (الإنترنت).

وتزخر كثير من السير الذاتية بالمبالغات والشعور بالغرور والتكرار لبعض الإنجازات تحت عناوين مختلفة، وادعاء الإنجاز المنفرد لإنجازات مشتركة مع زملاء أو طلاب، والتظاهر باكتساب مهارات وإجادة أعمال وحضور دورات والحصول على جوائز جانبية أو وطنية أو إقليمية. وقد يصل بصاحب الطلب للعمل أو صاحب السيرة الذاتية أن يحرف أسماء ويورد معلومات غير صحيحة ويزور حقائق، وربما مارس الكذب بإنجازات وادعاء إبداعات وانتحال أبحاث.

فقد يدعي شخص أنه حضر دورات متعددة في مهارات الاتصال، أو أنه قام بتدريس هذه المهارات، أو أنه حضر دورات وأبدع في ورش عمل عن التدريس الجامعي وتدريس المجموعات الصغيرة والقيادة البحثية والتفكير المتفاعل وغيرها، بالإضافة إلى أنه قد يدعي شخص إجادته عدداً من البرامج الإحصائية والنشر مثل: (Excel)، و(Minitab)، و(SAS) وربما

(mathlab)، و(Mathcad) وغيرها. يحدث هذا لتأكد كثير من المتقدمين أن ادعاءاتهم تُعامل على أنها بدهيات ولن تثار حولها التساؤلات. ويستعين كثير من طالبي العمل بموقع تزوير السير fake resume (.2011).

لقد بلغ التزوير في السير الذاتية ببعض الأشخاص أن يضعوا في قائمة أعمالهم وإنجازاتهم البحثية تقارير وهمية أو أبحاثًا لا وجود لها في المجلات التي أشاروا إليها، إما لأن الصفحات لا تتطابق مع ما ذكروه، وإما لأنها أبحاث لغيرهم، وأما لغير ذلك.

وتشير جمعية مديري التنمية البشرية (Society of Human Resource Managers) إلى أن حوالي (53٪) من طالبي العمل يكذبون في محتويات سيرهم الذاتية، وأن حوالي (70٪) من خريجي الكليات الجامعية أو الجامعيين أبدوا استعدادًا لتزوير سيرهم الذاتية أو إيراد معلومات مبالغ فيها أو غير حقيقية لا يمكن التحقق منها، أو معلومات لا يهتم أصحاب العمل عادة ومسؤولو الموارد البشرية في التثبت منها. إضافة إلى ذلك فقد ذكر (ديريك جونسون) (Derek Johnson) مؤلف دليل السير الذاتية المزورة(Fake Resume Guide) بأن الأشخاص غير المزورين يفقدون فرص التوظيف في الغالب التي تذهب لأشخاص مزورين في سيرهم الذاتية، وبالتالي فالموضوع خطير جدًّا ومحفز للعناصر القليلة لممارسة الفساد أو المستعدة له ضد الناس الملتزمين والجادين. ومن أنواع

التزوير الإشارة إلى الدراسة في كليات أو جامعات لم يدخلها صاحب السير الذاتية، أو ذكر توليهم مناصب لم يشغلوها، والإشارة إلى القيام بأعمال لم يعملوها.

ومن الاسماء المشهورة (انظر موقع: بنك الأعمال jobbank usa) (2011. في تزوير السير الذاتية (مايكل براون) (Michael Brown) المدير السابق لوكالة إدارة الكوارث الفيدرالية (Federal Emergency Management Agency, FEMA) الذي استقال على إثر ذلك، كما أن قضية الأستاذ الجامعي والعالم الكوري (هوانج وو سوك) (Hwang Woo-Suk) الذي ادعى عبر عدد من الأبحاث بأنه تمكن من استنساخ الجنين البشري (cloning) ، مما استدعى التحقيق معه وفصله من عمله.

ولا ننصح هنا بقراءة كتاب "دليل السير الذاتية المزورة" لغير المعنيين بالتوظيف واستقطاب القوى العاملة وكبار المسؤولين في الشركات أو المؤسسات؛ حتى لا يكون وسيلة للتشجيع على الشر والحث على التزوير، ومع ذلك نذكر هنا بعض العناوين الرئيسة للكتاب مثل:

1) ما المدى الذي يمكن أن تكذب فيه في سيرتك الذاتية؟
2) زيادة مستوى خبرتك و كفاءتك بحذاقة.
3) إيجاد مراجع لك من خلال ظروف مقفلة مرفقة تؤكد على مهاراتك وقدراتك أو ترتيبك مع أشخاص حتى لو كانوا وهميين.

4) كيف تتعايش مع الفحوصات عن الخبرات السابقة وتتظاهر بامتلاكها؟
5) ملاحظة (25) شيئًا قد يثير الشك لدى جهات التوظيف.
6) كيف تزور شهادة جامعية؟
7) كيف تكذب في المقابلة وتمر دون اكتشاف ذلك أو متابعة قانونية؟
8) ماذا تعمل لو تعثر حظك ووقعت في قضية التزوير؟

ثانيًا. التقويم:

يعد التقويم . في كل الأعمال تقريبًا . من الأمور المساعدة على التحقق من الإمكانات الشخصية والمهارات وبعض الخبرات، خاصة إذا كانت هذه الخبرات معروفة للشخص القائم على التقويم. ويتم التقويم الأكاديمي في العمل التعليمي والبحثي على مراحل وبطرق متعددة نذكر منها:

1-**تقويم المستفيدين:** ويكونون عادة من المتعلمين والمساعدين والطلبة، ومعروف أن لتقويم الطلبة لأساتذتهم دورًا مهمًّا في الإبقاء على عضو هيئة التدريس (tenured)، وفي زيادة راتبه (salary increase)، وفي ترقيته (promotion) في كثير من الجامعات المرموقة والمعروفة بجودة التعليم فيها. كما أن للباحثين المساعدين والمتعلمين دورًا أساسًا في تقوية قدرة الباحث الرئيس على القيادة، وعلى إدارة الفريق البحثي، وعلى ترابط الفريق وتوزيع المهام والتخطيط لمراحل البحث و غيره.

2- **تقويم الزملاء:** ويعرف عادة بـ (peer reviewers)، وهم الزملاء من أعضاء هيئة التدريس في مختلف المراتب العلمية الذين تعاملوا مع عضو هيئة التدريس عن قرب، وحضروا له عروضًا علمية وحلقات دراسية ونقاشًا متخصصًا في أمور علمية، التي من خلالها يمكنهم التعرف على مستوى العمق العلمي، واكتشاف المهارات الشخصية والمواهب والخبرات المكتسبة والقدرات الفنية. وتولي كثير من الجامعات أهمية قصوى لرأي أو تحكيم الزملاء، وخاصة عند التثبيت في العمل وعند الترقية وعند الزيادة الملموسة في مقدار الراتب؛ بهدف إبقاء عضو هيئة التدريس وإغرائه باستمرار العمل أو الترقية لمناصب إدارية أعلى.

3- **التقويم الذاتي:** ويعرف بـ (self appraisal) أو (self assessment)، والتقويم الذاتي هو خطة عمل يضعها عادة الموظف أو عضو هيئة التدريس لإنتاجيته للعام القادم، ومن ثم يقوم في نهاية العام بمراجعة ما تمكن من أدائه بأي درجة من الجودة، وما لم يتمكن من عمله وأسباب ذلك. ويظهر من تقارير التقويم الذاتي في كثير من الأحوال مؤشرات للمهارات والخبرات المستخدمة، ومدى علاقتها بالمهارات المودعة في السيرة الذاتية وفقًا لطبيعة العمل.

4-**تقويم الرؤساء:** أو ما يشار إليه بالتقويم السنوي أو تقويم النظام أو التقويم الدوري، وينفذ من الرئيس المباشر أو مجموعة الرؤساء المباشرين حسب الترتيب المتبع، فقد يكون في القسم تقويم من مجموعة التخصص الدقيق والتخصص العام ورئيس القسم العلمي، أو قد يكون التقويم من

وكيل الكلية أو عميدها إذا كان يرتبط عضو هيئة التدريس بأي منهم في أعمال فنية أو لجان مشتركة. ويوضح مثل هذا التقويم مدى إسهام عضو هيئة التدريس في أداء عمله الإداري والبحثي والتواصل المؤسسي، ويوضح كثيراً من المواهب والمهارات المكتسبة.

5-**التقويم الشامل:** ويعرف بـ (comprehensive review or assessment)، وعادة ما يكون هذا التقويم بعد سنتين أو ثلاث أو خمس لقياس مدى تناسق التقويمات المختلفة، ومدى استمرار عطاء عضو هيئة التدريس التعليمي والبحثي. وما هي الخبرات التي اكتسبها، والنجاحات التي حققها، وربما الأخطاء التي لم يتمكن من تجاوزها، أو المخالفات التي تعمدها إلى غير ذلك.

جـ - المراجعة المؤسسية: وتكون المراجعة (institutional assessment) دورية كل عدة سنوات، وذلك بمراجعة سجلات كل الموظفين والعاملين، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس ومراجعة أهداف المؤسسة ورؤيتها ورسالتها ومدى مناسبة العاملين فيها، ومدى استفادة المؤسسة من الخبرات السابقة لالتحاقهم بها أو الخبرات التي اكتسبوها، وسلامة سيرهم الذاتية من المبالغات أو المغالطات أو التزوير، وقد ينتج عن ذلك إعادة للوصف الوظيفي لكثير من الأعمال، وإعادة ترتيب الخبرات اللازمة ومدى توافرها في العاملين. وتشير كثير من هذه المراجعات الشاملة إلى خلل في الأشخاص

أو في خبراتهم أو في مؤهلاتهم أو في تأهيلهم أو في سيرهم العلمي أو العملي من بين أمور أخرى كثيرة تساعد في الحد من التزوير وتحسين بيئة العمل.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل العاشر: الخاتمة

مما سبق، ومن متابعة أدبيات الموضوع، يمكن القول بأن ظاهرة تزوير الشهادات في ازدياد، وإن كانت بمعدلات مختلفة من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، حيث يوجد كثير من الأشخاص الذين يحملون ألقابًا مزيفة حصلوا على شهاداتهم بمقابل مادي دون بذل جهد دراسي، و يتوقع استمرار معدلات الزيادة في حالة عدم تشديد إجراءات مكافحة هذه الظاهرة في المراحل التي تسبق مرحلة الدراسة والحصول على الشهادة، وكذلك بعد الحصول عليها في مرحلة البحث عن عمل، والتقويم والمتابعة خلال العمل والمراجعة الدورية للمؤهلات العلمية والأكاديمية.

لقد تمكن حاملو الشهادات المزورة من العمل في الطب والتخصصات الطبية وفي الهندسة والمحاسبة والمحاماة والفنون والخدمات الاجتماعية والتعليم. كما تمكنوا من الوصول أحيانًا إلى مناصب قيادية في مؤسسات تعليمية أو مهنية متخصصة والعمل لعدة سنوات دون اكتشافهم. بل لقد دخل بعضهم المجالس التشريعية أو التنظيمية في بلادهم وتولى بعضهم مجالس إدارات شركات وأصبح منهم قادة أحزاب، كما استطاع بعضهم أن يكون في مقدمة الجهاز التنفيذي لوزارات خدمية واقتصادية وتخطيطية، وربما وصل منهم وزراء في بعض الدول النامية، والقائمة تطول.

ولا توجد تقديرات للخسائر المتنوعة التي يسببها حاملو الشهادات المزورة، ولا لمقدار الضرر للمؤسسات التي يعملون فيها، أو على الأفراد الذين يستفيدون من خدماتهم سواء في الصحة أو الهندسة أو الإدارة. إن ضرر الشهادات المزورة والوهمية في التعليم وعلى الأخص في التعليم العالي ضرر

متعدٍّ لجيل أو أكثر، فنوعية التعليم العالي المتردية سواء في الاستثناءات في القبول والمبالغة في ذلك أو بقيام غير المؤهلين بالتدريس فيه والإشراف على الأبحاث والرسائل وتقديم الاستشارات لمصالح الدولة المختلفة ولقطاعات المجتمع. والأبحاث المسروقة أو المكتوبة بواسطة آخرين (ghost authors)، والأخلاق المهنية المزرية من غش وتلفيق وجوائز، وامتحانات للرسائل شكلية أو صورية، وبيئة غير سوية، وسوء الالتزام بالقيم الأكاديمية أو سوء السلوك نحو التعاليم والضوابط والمحددات للمهنية في العمل، كل هذه مفاسد لا تنحصر في الممارسين لها. إن مثل هذه الممارسات . متى ما انتشرت ولا يكاد يخلو منها مجتمع . ستؤدي إلى انتشار الفساد في المجالات العملية والأنشطة المجتمعية الأخرى، بالإضافة إلى قتل الإبداع وانحراف السلوك وتفشي الممارسات غير الأخلاقية في كثير من المهن، وانحدار النوعية وتدنيها، وتردي الاقتصاد، وسوء إدارة الخدمات، وزيادة الفئات الفقيرة، وربما الشعور بالحاجة إلى الإصلاحات التي قد ترافقها حركات مجتمعية للتغيير كما حدث في بعض الدول في العصور الحديثة حتى في القرن الحادي والعشرين الميلادي الحالي.

إن الحد من انتشار الشهادات المزورة والوهمية والواهنة يتطلب شمولية الضوابط والمعادلة لكل الدرجات، بما لا يتيح فرصة التنقل من الجهات المانحة غير المعادلة شهاداتها إلى جهات أخرى، كما يتطلب العدالة في المعادلة والشفافية في متطلباتها وتحسين أدواتها؛ للتمييز بين المزور من الشهادات والصحيح منها. وتختلف مستويات الشهادات حسب اختلاف مستويات الجهات المانحة لها في أغلب الأحيان، والتسعيرة الموحدة لحامل

الشهادة ـ بغض النظر عن المؤسسة المانحة لها ـ يحفز على البحث عن شهادات أرخص في متطلباتها وجامعات أقل في متطلباتها، وبالتالي فمن الطبيعي التدرج في المعادلة وفي التعيين لكل بما يستحقه. كما أن المبالغة في الألقاب وخاصة الدكتوراه وبعض المهن، وقبول المجتمع لداء حاملي الدرجات فيها في غير مجال خبراتهم وتخصصاتهم، وتقديمهم على من يسبقونهم خبرة ويبزونهم حكمة ويتجاوزونهم في المعرفة في اللجان والمنتديات واللقاءات الاجتماعية حافز ومشجع للحصول على هذه الدرجات والتفاني في الحصول عليها لسد الفجوة الكبيرة التي يؤصلها المجتمع.

لقد ظهر أن الانتحال بالنقل والسرقة العلمية من الأساليب المستخدمة للحصول على الدرجات العلمية في بعض الجامعات بغير وجه حق، وقد تصل الممارسات فيها إلى أن يقوم أحد بإعداد الواجبات البحثية في المقررات المتقدمة (الماجستير والدكتوراه)، أو البحث أو الرسالة عن المرشح للدرجة أو بعض الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية وذلك بمقابل مادي. إن كل ذلك ظواهر فساد موجودة، ولا تعالجها أنظمة كثير من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أو مؤسسات القضاء بالجدية أو الصرامة اللازمة الكفيلة بالحد منها.

إضافة إلى أنه قد لا تخلو دولة أو بلد من حاملي الشهادات المزورة بمختلف أنواعها وفئاتها، ونسمع عن استقالات وفضائح بين الحين والآخر في كثير من الدول، وأما الدول التي لا يظهر فيها ذلك صراحة فمردُّه عدم وجود ضوابط للحد من هذه الظاهرة أو اكتشافها، وليس براءتها ونزاهة كل ساكنيها والعاملين فيها من هذا العمل المشين والمسيء للفرد والمجتمع.

وتستهين كثير من الجامعات في الدول النامية وجامعات في الدول المتقدمة بالانتحال (plagiarism)، وتكره كثير من المؤسسات أن تكشف مواطن الفساد الأكاديمي التعليمي أوالبحثي، وتحاول دفن آثاره خوفًا من أن تكتسب سمعة إعلامية غير دقيقة، وتعد هذه الظواهر من الممارسات التي تتسم بالحذر والسرية والتخلص من المشكلة عوضًا عن اجتثاثها ومتابعتها وتقنين العواقب الوخيمة والجزاءات الرادعة. يفتح هذا المفهوم في علاج المشكلة مجالاً أرحب للفئات الفاسدة وللمزورين من استغلال كل الفجوات في الأنظمة التعليمية والإدارية للاستمتاع بعوائد الشهادات والمؤهلات غير الصحيحة.

والخاتمة هي أنه لا بد من مراجعة الضوابط ومعايير كشف الشهادات المزورة والوهمية والدرجات العلمية والحد منها، وتطوير آليات مناسبة واستخدام طرق مختلفة بما في ذلك المؤسسات الخاصة المتخصصة في هذا الموضوع؛ وذلك لحماية المجتمع من مشكلة البحث عن الشهادات الواهنة والتعليم بأقل المتطلبات الممكنة، والتشجيع على البحث عن الجامعات المتميزة (excellent) والرائدة (pioneering) ومؤسسات التعليم العالي عالمية المستوى(world-class) .

إن من المتوقع أن تلقى مناقشة مثل هذه القضية شعبية وقبولاً اجتماعيًّا؛ وسبب ذلك الضرر الذي يشعر به كثير ممن تضرروا من أثر الشهادات المزورة أو الوهمية أو الواهنة، أو تضرروا بسبب تفضيل من يحمل شهادة جامعية (البكالوريوس أو الدراسات العليا الماجستير أو الدكتوراه)

تستخدم في غير مجالها وإن كانت حقيقية، فأصبح بسببها متأخرًا في قائمة الترقيات أو في رئاسة قسم أو لجنة ما، أو أصبح أقل حظًّا لدخول مجلس ما للوجاهة، أو جاء اسمه تاليًا اسم من يحمل لقبًا في مجال لا يسوغ له ذلك. قد تكون مثل هذ الحالات كثيرة، ولا سيما في المجتمعات التي تستخدم الألقاب في كل مجال. ومع كل ماسبق فإن معالجة الموضوع أو المشكلة أمر في غاية الأهمية؛ حتى لا تتحول إلى ظاهرة، وتقع مسؤولية ذلك على الجهات القائمة على شؤون التعليم العالي في كل دولة كل في مجال عمله، ويأتي على رأس هذه الجهات وزارة التعليم العالي، والجامعات، ولجان معادلة الشهادات الجامعية، وهيئات التقويم والاعتماد، والمجالس العلمية، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس عمومًا. ومن ثم يأتي دور المجتمع بمؤسساته العامة والخاصة، لوضع آليات تحد من المشكلة وتحاصر ممارسيها بالأنظمة واللوائح العملية، وتقلل من الشغف بالألقاب والهيام بها، وتشجع على عدم الاكتراث بها كثيرًا، وتحدد مجالات ودوائر استخدامها.

ويبدو أن التعريف بالمشكلة بشيء من التوازن أو عدم المبالغة مهم جدًّا؛ لأنه مع تزايدها في المجتمعات إلا أن غالبية الشهادات الممنوحة في العالم هي من الشهادات الصحيحة والمؤهلات المعتمدة. ومن المتوقع أن تجد الضوابط الموضوعة لحماية الناس من الوقوع في هذه المشكلة أو معاقبة مرتكبيها من الأفراد أو المؤسسات قبولاً في الأوساط الأكاديمية والجهات المشرفة على التعليم العالي والمعنية بجودته وزيادة أثره الإيجابي والفعال في التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الحادي عشر: التوصيات

ليس بالضرورة أن تصل كل الدراسات العلمية أو الفنية إلى توصيات محددة، خاصة إذا كانت هذه الدراسات موجهة لفئة متعلمة وليس لعامة الناس. وهذه الفئة تدرك كثيراً من الأفكار والآراء التي سبق إيرادها، وربما زادت عليها كثيراً من الحالات الخاصة والممارسات غير السوية وأدركت المحفزات لظهورها.

ولهذا لن نتوسع في التوصيات كثيراً ولن نفصل فيها، وسنكتفي بالقول أن أمر تزوير الشهادات وحمل الدرجات من جامعات ومؤسسات التعليم العالي الواهنة أو المعتمدة من هيئات وهمية أمر جلل وخطر عظيم، وسرقة للمال، وضرر فادح على المجتمع، وتعد على حقوق الآخرين، وأنه من المشكلات المتجددة والأمراض السارية والمعدية والمتعدية التي لا يمكن القضاء عليها، ولكن يمكن الحد منها بقدر إدراكنا لمخاطرها وضبطنا لفجواتها. ويمكن صياغة ما سبق في التوصيات التالية:

أولاً: توفير بيانات كافية عن مواصفات وممارسات الجامعات المسوقة للشهادات المزورة أو الوهمية أو الواهنة، والعمل على نشر قوائم بالجامعات الوهمية وطواحين الشهادات والجامعات التي لا تحقق الشروط الدنيا من المتطلبات الأكاديمية حسب الأطر الوطنية أو الإقليمية أو الدولية للمؤهلات.

ثانيًا: إيجاد آلية أكثر فاعلية من الممارسات البيروقراطية التي تقوم بها بعض لجان معادلة الشهادات الجامعية، والعمل على تبادل المعلومات بين

المؤسسات المماثلة في الدول المجاورة والدول المتقدمة من خلال شبكات متخصصة، واستخدام التقنية الحديثة في الاتصال وتبادل المعلومات.

ثالثًا: التمييز بين الشهادات الصادرة من جامعات متميزة ورائدة وعالمية، والجامعات المتوسطة والتدريسية الجيدة، والجامعات المتساهلة، والجامعات التي تقدم درجات رخيصة المستوى، والجامعات المبتذلة التي تتيح الفساد والرشوة والانتحال.

رابعًا: العمل على نشر ثقافة التقويم على رأس العمل من المرؤوسين والزملاء والرؤساء، وإيجاد معايير علمية للتقويم ومتابعة الأداء والإنتاجية، وخاصة التقويم الفني والتخصصي والمهني.

خامسًا: الحد من المبالغات في الألقاب، وبحث إمكانية عدم منح الألقاب وإضفائها على غير مستحقيها، وأن يكون استخدامها في مجال التخصص فقط، وألا تكون الألقاب بالمؤهلات سببًا كافيًا في ترتيب الأشخاص أو الزملاء في المحافل الرسمية أو الاجتماعية.

سادسًا: استحداث لوائح وأنظمة وتشريعات مناسبة لمواجهة التنوع في التزوير والغش، وسد الفجوات النظامية للمزورين في مراحل الترخيص والممارسات والاعتماد، والالتزام بكل ممكن من عوامل الشفافية في العمل والوضوح في العمليات والعدالة بين المستفيدين أو مقدمي الخدمات التعليمية، وفي كل العمليات الأكاديمية من القبول والتقويم والبحث والجوائز والنشر العلمي والإدارة.

سابعًا: الحث على توسيع تعريف المخالفات والجنايات المتعلقة بالتزوير وحمل الشهادات الوهمية، وتجريم ذلك في الشهادات المزورة سواء بالغش

أوالانتحال أوالرشوة أو تجاوز الأنظمة، ووضع الجزاءات والروادع الكفيلة والعقاب المغلظ للحد من هذه العمليات، وعدم الاكتفاء بالفصل أو الاستقالة، بل النظر في استعادة عوائد كل هذه المخالفات وتعويض المتضررين من ذلك سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات عامة أو خاصة.

ثامنًا: إلزام الجهات الرسمية في كل الدول بتوفير المعلومات الأساسية عن مؤسساتها التعليمية والدرجات التي تمنحها ومستوياتها بيسر على مواقعها الرسمية، وكذلك توفير متطلبات معايير الجودة المستخدمة والإجراءات وقوائم بمؤسسات التعليم العالي الوطنية الحكومية أو الأهلية والسلطة الممنوحة لها في منح الدرجات الأكاديمية والتخصصات المناظرة لكل منها، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الجامعات الأجنبية أو فروعها ومتابعة طبيعة التراخيص والاعتمادات التخصصية أوالمؤسسية لها ومدى جودة ذلك.

تاسعًا: توفير المعلومات اللازمة عن وضع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، أسوة بالدول الأوروبية في شبكات معلومات للتعليم العالي، بما في ذلك الاعتماد الوطني أو الأجنبي، والدرجات العلمية والأنشطة التعليمية الأخرى ذات الصلة، لتيسير التعرف على مستوى التعليم العالي وهيكلته ومجالاته، وبالتالي دعم الاعتراف به من المؤسسات التعليمية المعنية بالاعتراف والتصنيف. وقد يكون ذلك من ضمن مهام إدارة جديدة أو إضافة ذلك لإدارة قائمة تجمع بين معادلة الشهادات والاعتراف بها وتوفير معلومات عن تعليمنا لغيرنا.

عاشرًا: عدم الركون إلى افتراض بدهية صحة المعلومات الواردة في السير الذاتية، واتخاذ الإجراءات للتحقق منها؛ وذلك من خلال تأكد كل مؤسسة من صحة سير منسوبيها المنشورة على مواقعها الرسمية أو عند توظيف أو استقطاب عناصر جديدة، وخاصة إذا كانت المعلومة الواردة تضيف للنوعية وربما ترتب عليها تقدير معنوي أو مادي.

المراجع

- Accredibase (2011) Accredibase October Newsletter [Online] Available at:http://www.accredibase.com/upload/documents/accredibase_accredibasenewsletteroctober.pdf.
- Anderson, Melissa (2001). The Complex Relations between the Academy and Industry: Views from the Literature. Journal of Higher Education, 72, 226-246.
- Andrei, T.; Teodorescu, D.; Bourbonnais, R. and Oancea, B. (2009). A simultaneous equation model for estimating corruption in higher education. Acta Oeconomica, 59, 411-439.
- CHE (2009). http://chronicle.com/article/Unesco-Takes-On-International/42337 Cited August 2, 2011.
- CHEA (2005). Degree Mills; An Old problem and a New threat, (Cited June 5,2011).

http://www.chea.org/degreemills/frmPaper.html Council for Higher Education Accreditation, USA.

- Clayton, Mark (2003) Degree duplicity: Fake diplomas are easy to buy online, but colleges are becoming more wary Christian Science Monitor – June 10, 2003.
- Cohen, Ben Eyal and Winch, Rachel (2011). Diploma and Accreditation Mills: New Trends in Credential Abuse. Verifile Limited and Accredibase, bedfor, England.
- Dekay, Sam H. and Dekay, Della L. (2008). Lying On The Employment Resume; Is It Illegal?. Proceeding of the 2008 of Business CommunicationAnnual Convention, 1-10.
- direct.gov (2011) http://www.direct.gov.uk/en/EducationAndLearning/UniversityAndHigherEducation/DecidingWhereToStudy/DG_10031740
- fake resume (2011). www.fakeresume.com
- Gardian (2011). http://www.guardian.co.uk/world/2011/mar/01/german-defence-minister-resigns-plagiarism

Cited August 20, 2011.

- GBA (2011). http://www.globalaccreditationbureau.com/index.html Cited August 22, 2011.
- Giliches and Mason (1972) Griliches, Zvi and Mason, William M. 1972 “Education, Income and Ability,” Journal of Political Economy Vol. 80 (May/June, Part 2), pp. S74 – S103
- Gollin, George (2003). Unconventional University Diplomas from Online Vendors: Buying a Ph.D.From a University That Doesn’t Exist. Power point presentation, University of Illinois. USA.
- Hause, John C. (1972). Earnings Profile: Ability and Schooling. Journal of Political Economy, 80 , 108 – 38.
- Heyneman, Stephen P. ; Anderson, Kathryn H. and Nuraliyeva, Nazym (2006). The Cost Of Corruption in Higher Education. Conference on the Economics Of Education Institute for the Study of Economics Of Education, Dijon, France , June, 2006.
- James, Estelle, Alsalam, Nabeel, Conaty, Joseph C. and Duc-Le To (1989). College quality and future earnings:

Where should you send your child to college?. The American Economic Review, 79, 247 – 52.

- jopbbank usa (2011) http://www.jobbankusa.com
- McGuinness (2003). University quality and labour market outcomes. Applied Economics, 35, 1943 – 1955.□
- Noble, D. F. (2002). Digital Diploma Mills: The Automation of Higher Education. Monthly Review Press, NY.
- Osipian, Ararat L.(2011). Comparative Corruption in Higher Education in the US and Russia. Department of Leadership, Policy, and Organizations, Vanderbilt University , Box 414 GPC , 230 Appleton Place , Nashville, TN 37203-5721, 32 pages
- Petrov, Georgy and Temple, Paul (2004). Corruption in Higher Education: Some Findings from the States of the Former Soviet Union. Higher Education Management and Policy 16(1), 83-99.
- RAE (2011). Research Assessment Exercise for 2008. http://rae.ac.uk/. Cited September 3, 2011.□

- Snyder, Paul (1974)..A Classification of Diploma Mills in the United States. College Student Journal, 8, 1, 92-95, Feb/Mar 74.
- Spokesmanreview (2011). http://www.spokesmanreview.com/data/diploma-mill/ cited August 4, 2011.
- Solmon, Lewis C. (1975). The definition of college quality and its impact on earnings. Explorations in Economic Research, 2, 537 – 87.
- Sperling, John and Tucker, Robert W. (1997). For-profit Higher Education: developing A World-Class Workforce. Transaction Publisher, New Brunswick (USA), London (UK).
- THEWUR (2011). http://www.timeshighereducation.co.uk/ Cited August 11, 2011.
- UA (2011). http://www.uofa.edu/ Cited August 19, 2011.
- UD (2011). http://www.universaldegree.com/ Cited August 21, 2011.
- WCU (2011). http://www.arwu.org/index.jsp Cited August 20, 2011.

- Webometrics (2011) http://www.webometrics.info/ Cited August 15, 2011.

الملاحـــق

ملحق (أ):قائمة بظواهر التزوير ومعانيها باللغة الإنجليزية

Phenomenon	Types of corruption that take place
Accreditation	extortion of bribes in exchange for granting an accreditation with or without merit
Admissions to higher education institutions	including admission tests, national standardized examinations, admission decisions, entry examinations, donations, gifts, corporate sponsorship, transfers, reinstatements, impersonators during tests
Breach of contract□	behaviors that unacceptable by the majority of the academic community or against some specific regulations and instruction of the administration□
Bribery of all types and forms	paying money or services for unlawful act□
Bribes	monetary and non-monetary, including goods and services

	goods and services
Cheating□	including committed by students, prospective students□
Credentials	diploma mills, transfer of credits, production, sale, purchase, and usage of fake diplomas
Embezzlement	from the university by its employees, by the university from the state □
Ethics misconduct	including sexual misconduct
Faculty hiring and promotion	bribes, nepotism, expectation or exchange of favors, pass-overs, discrimination
Favoritism	preferential treatment based on friendship, locale, etc
Finances	budgeting, financing, financial management, allocation of funds, management of property, distribution of monetary rewards, distribution of research funds, abuse of college property, property rights, permits and

	permissions on state property usage, distribution and misallocation of state funding
Fraud	fraud, healthcare fraud, non-compliance, managed and biased information flow
Fraud	production and use of fraudulent documents, claims, submission of term papers, theses, and dissertations written by ghost-writers
Graduation	including by submitting theses and dissertations written by ghost-writers, accepting academic work of substandard quality, petitioning, gifts, banquets, bribes, including in state exit examinations
Grants	including allocating, rewarding, and obtaining grants based on bribes or other non-merit criteria, embezzlement from grants, misuse of grant funding
Kickbacks	monetary (normally a percentage of the total contract value or benefit obtained)

Kinship	Relatives
Licensing	provision of services below established standards
Locus	areas and processes that become corrupted
Means	means used in corrupt acts and transactions to achieve certain goals
Nepotism	kinship, relatives
Personal connections	relations, blat
Plagiarism	including committed by students, faculty
Reciprocity	exchange of favors
Research	misconduct, fraud, data falsifications
Teaching and learning	midterms, finals, grading, additional time for examinations, time to a student as a customer, substandard quality of instruction, ghost academic internships, cheating, plagiarism

ملحق (ب): قائمة بظواهر التزوير ومعانيها باللغة العربية

الظاهرة	أنواعها
اعتماد	ابتزاز الرشاوي مقابل منح الاعتماد، مع أو دون استحقاق (جدارة).
القبول في مؤسسات التعليم العالي	يشمل امتحانات القبول، والامتحانات الموحدة الوطنية، وقرارات القبول، وامتحانات الدخول، والهبات، والهدايا، ورعاية الشركات، والتحويلات، وإعادة الوضع السابق (reinstatements)، والشخصيات من خلال التجارب (Impersonators).
مخالفة العقد	أي سلوك غير مرغوب فيه من غالبية المجتمع الأكاديمي أو ضد بعض الأنظمة أو التعليمات المحددة من الإدارة.
الرشوة بجميع الأنواع والنماذج	دفع أموال أو خدمات مقابل عمل غير قانوني.
الرشوة	الرشوة النقدية وغير النقدية، بما في ذلك السلع والخدمات.
الغش	يشمل الغش المرتكب بواسطة الطلاب، والطلاب المرتقبين.
أوراق موثقة وشهادات	نقل اعتمادات، والإنتاج، والبيع والشراء، واستخدام الشهادات المزورة، وطواحين الشهادات.
اختلاس واحتيال	اختلاس من الجامعة بواسطة موظفيها، أواختلاس من الدولة بواسطة الجامعة.
سوء سلوك أخلاقي	يشمل سوء السلوك الجنسي.
سوء الأخلاق	
تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم	الرشاوي، والواسطة، وتوقع أو تبادل الخدمات أو التحيز وتجاوز بعض المتطلبات والتمييز .
تحيز	المعاملة التفضيلية على أساس الصداقة، أو المكان...
المالية	الميزانية، والتمويل، والإدارة المالية، وتخصيص الأموال، وإدارة

الظاهرة	أنواعها
	الممتلكات، وتوزيع المكافآت النقدية، وتوزيع الأموال المخصصة للبحوث، وإساءة استخدام ممتلكات الكلية، والتصاريح والتراخيص على استخدام ممتلكات الدولة، وتوزيع وسوء توزيع التمويل الحكومي.
احتيال، تزوير، غش	الغش في البحوث، والغش في الرعاية الصحية، وعدم الامتثال، وتدفق المعلومات المتحيزة والمدارة.
تزوير وثائق	إنتاج واستخدام الوثائق المزورة، والمطالبات، وتسليم الوجبات الفصلية، والرسائل العلمية، والرسائل الجامعية المكتوبة بواسطة أشخاص آخرين غير معروفين.
التخرج	بما في ذلك الرسائل العلمية، والرسائل الجامعية من تأليف (أشخاص آخرين غير معروفين)، وقبول العمل الأكاديمي ذي الجودة المتدنية، والطلبات الملحة والترجيات، والهدايا، والولائم، والرشاوي، بما في ذلك أساليب تجاوز الامتحانات الرسمية.
المنح	يشمل ذلك التخصيص، وحجم المنح والمستحقين لها ، والمكافآت
انحلال في التعامل	والحصول على المنح بناء على الرشاوي أو أي معايير أخرى غير مستحقة، الاختلاس من المنح، و إساءة استخدام تمويل المنح.
العمولات	نقدية (عادة تكون نسبة من قيمة العقد الإجمالية، أو الفوائد التي يتم الحصول عليها).
صلة قرابة	أقارب، الأبناء والزوجة والإخوة، ومن في حكمهم.
الترخيص	توفير خدمات أقل من القوانين القائمة.
مكان، موضع، نقطة	المناطق والعمليات التي يتم إتلافها.
وسائل	الوسائل المستخدمة في الأعمال، والصفقات الفاسدة لتحقيق أهداف معينة.

الظاهرة	أنواعها
واسطة أو قرابة	تشمل قرابة النسب، والأقارب بشكل عام.
علاقات شخصية	علاقات نابعة من مصالح مختلفة، بما في ذلك الجاه وقوة التأثير.
انتحال، سرقة	الانتحال المرتكب من قبل الطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس.
تبادل المنافع	تبادل الخدمات في مواقع ومجالات مختلفة مع تجاوز بعض الأنظمة أو التعليمات أو العدالة المطلوبة.
البحث	سوء السلوك، الاحتيال (أو الغش أو التدليس في نتائج البحث، وتزوير البيانات أو البحث بالنيابة عن الآخرين).
التدريس والتعلم	الامتحان النصفي، والامتحان النهائي، وضع الدرجات، الوقت الإضافي للامتحان، وتدني جودة التعليم، والتدريب الأكاديمي من آخرين، وغير ذلك.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

ملحق (ج): قاموس المصطلحات

English	العربية
Access	إتاحة، منفذ، وصول
Accreditation	اعتماد
Admissions to Higher Education institutions	القبول في مؤسسات التعليم العالي
Articulation Agreements	اتفاقيات التحويل
Assessment	تقويم
Academic Rankings of World Universites, ARWU	الترتيب العالمي للجامعات العالمية
Authority	القوة، السلطة
Bogus Degrees	شهادات غير صحيحة، درجات وهمية
Breach of Contract	مخالفة العقد
Bribery of all Types and Forms	الرشوة بجميع الأنواع والنماذج
Bribes	الرشوة
Cheating	الغش

English	العربية
Classification	تصنيف، طبقة
Cloning	استنساخ
Commissioner	مفوض، مسؤول
Comprehensive Review	التقويم الشامل
Continuing Education	تعليم مستمر
Copying	نسخ
Corruption	فساد
Council for Higher Education Accreditation	مجلس اعتماد التعليم العالي
counterfeit	يزور
Credentials	أوراق اعتماد
Curriculum vitea	السيرة الذاتية
Degree Mill	طاحونة الدرجات
Department of Education	وزارة التربية والتعليم
Diploma mill	طاحونة الشهادات
Embezzlement	اختلاس واحتيال
Ethics Misconduct	سوء الأخلاق

English	العربية
Ethnic	فئة عرقية
European Network of Information Centers, ENIC	الشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات الأكاديمية
Excellent	متميز، متفوق
Executive MBA	ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي
Faculty Hiring and Promotion	تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم
Faked Degrees	شهادات وهمية
False Degrees	شهادات مغلوطة، درجات خاطئة
Favoritism	تحيز
Federal EmergencyManagement Agency, FEMA	وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية
Feeble	واهن
Finances	المالية
forged degrees	درجات مزورة

English	العربية
For-profit	ربحي
Fraud	احتيال، تزوير، غش
Fraud Degrees	شهادات مزورة
Further Education	التعليم الإضافي
Genuine	حقيقي، صحيح، أصلي، غير زائف
Global Accreditation Bureau, GBA	مكتب الاعتماد العالمي
Graduation	التخرج
Grants	منح
Higher Education Funding Council, HEFC	مجلس تمويل التعليم العالي
Home page	الصفحة الرئيسة
Institutional Assessment	المراجعة (التقييم) المؤسسية
Integrity	تجاوز الكرامة
Kickbacks	العمولات
Kinship	صلة قرابة
Licensing	الترخيص

English	العربية
Listed bodies	الجهات (الهيئات) المعلنة
Locus	مكان، موضع، نقطة
Means	وسائل أو أساليب
Misbehavior	سوء التصرف
Misconduct	سوء السلوك
Multidisciplinary	متعدد التخصصات
NARIC	المركز الوطني للمعلومات الأكاديمية
Nature	طبيعة
Nepotism	واسطة
Online	عبر (الإنترنت)
Participation	مشاركة
Pathetic	مزرية
Peer reviewers	تقييم الزملاء
Personal connections	اتصالات شخصية
Phony degrees	شهادات غير حقيقية، درجات مزيفة
Plagiarism	انتحال، سرقة أدبية، غش

English	العربية
Promotion	ترقية
Quacquarelli Symonds	ترتيب (كواكاريل سايموند)
QS World University	
Rankings	
Quantum chemistry	الكيمياء الكمية
Ranking	تصنيف، ترتيب
Reaearch Assessment	تمرين تقويم البحث
Exercise, RAE	
Reciprocity	تبادل
Recognized bodies	الجهات (الهيئات) المعترف بها
Research	البحث
Salary increase	زيادة (تحسين) الراتب
Science	علوم
Self appraisal	التقويم الذاتي
Self assessment	التقويم الذاتي
Senior lecturer	محاضر قديم أو خبير أو قديم
Teaching and learning	التدريس والتعلم

English	العربية
Tenured	إبقاء، تثبيت
Tier one	الشريحة الأولى
Tribal	فئة قبلية
Union of Soviet Socialist Republics	اتحاد الجمهوريات الشعبية السوفيتية
Universal degree	الدرجة الشاملة
Valid□	صحيحة أو متحققة
Weak	ضعيف
World Higher Education Accreditation Society	جمعية اعتماد التعليم العالي العالمية
World-class university	جامعات عالمية المستوى

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

ص. ب. ٢٤١٣٧٥ الرياض ١١٣٢٢ هاتف : ٢٦٣٤٠٨١ فاكس : ٢٦٣٢٥٧٠
www.chers.edu.sa